# مساعدات مصر للحلفاء في الحرب العالمية الثانية وأثرها في تحقيق النصر

د. عماد أحمد هلال

جامعة قناة السويس

# مساعدات مصر للحلفاء فى الحرب العالمية الثانية وأثرها فى تحقيق النصر

**مدخل:**

هل كان من الممكن أن تصمد القوات البريطانية فى وجه الهجوم الكاسح الذى قامت به قوات المحور بقيادة رومل بدون مساعدة مصر لها؟ وهل كان من الممكن أن تحقق قوات الحلفاء النصر على قوات المحور فى عشرات المعارك التى خاضتها فى جبهة شمال أفريقيا لو أن مصر اتخذت جانب المحور وأعلنت الحرب على بريطانيا وحلفائها؟ قد تبدو الإجابة المباشرة على هذا السؤال بسيطة وواضحة للغاية وهى " نعم كان فى مقدورهم تحقيق النصر"، فمصر لم يكن لديها الكثير لتقدمه ، وجيشها لم يكن بالقوة التى يُعمل لها حساب بالمقاييس العسكرية. ولكن بعد قراءة هذه الورقة أعتقد أن الإجابة سوف تكون مختلفة.

لقد قامت السياسة الاستعمارية البريطانية فى مصر على أساس مصالحها وحدها، واتبعت أسلوب الخداع لاستغلال موارد مصر لصالحها ، ومن هذا المنطلق خدعت بريطانيا وحلفاؤها مصرَ مرتين ، واستغلوها أسوأ استغلال فى الحربين العالميتين ، دون أن يقدموا لها تعويضاً مناسباً عما لحقها من أضرار: ففى الحرب العالمية الأولى وقفت مصر بجانب بريطانيا وحلفائها إيماناً منها بقضية الحلفاء واقتناعاً بصدق المبادئ التى نادى بها الرئيس الأمريكى ويلسون خاصة مبدأ " حق تقرير المصير" وكان للمساعدات المصرية الفضل الأول فى فشل الحملات التركية على قناة السويس[١]. ولكن بريطانيا تنكرت لوعودها، مما أدى إلى قيام ثورة ١٩١٩ التى استندت إلى مبدأ حق تقرير المصير، كما أن صاحب هذا المبدأ ـ ويلسون ـ صدم المصريين صدمةً قاسيةً باعترافه بالحماية البريطانية على مصر[٢].

وعندما بدت نُذر الحرب العالمية الثانية بعد احتلال إيطاليا للحبشة سنة

١٩٣٥؛ شعرت بريطانيا بضعف مركزها فى مصر؛ ولذلك سعت إلى تكبيل مصر بمعاهدة ١٩٣٦ التى ألزمتها بتقديم كل عونٍ ممكن لبريطانيا فى حالة قيام الحرب[٣]. وعندما تأزم الموقف الدولى فى أوربا خلال شهر أغسطس ١٩٣٩ أرسل السفير البريطانى فى مصر مايلز لامبسون Miles W. Lampsonإلى رئيس الوزراء على ماهر باشا يُنبهه إلى أن الحالة فى أوربا تسير نحو الحرب، وأنه يجب على مصر أن تعد العُدة لإعلان حالة الطوارئ ، واتخاذ إجراءات لتفتيش السفن فى الموانى المصرية[٤]. وقد استجابت الحكومة المصرية لذلك واستعدت لإعلان حالة الطوارئ وصاغت بالتعاون مع السفارة البريطانية مشروع قانون بإنشاء مصلحة خاصة بتفتيش السفن فى الموانى المصرية فى حالة الحرب ، وصدر بالفعل مرسوم ملكى باعتماده فى ٢٧ أغسطس ١٩٣٩[٥].

وعندما اجتاح الجيش الألمانى حدود بولندا فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩. وقبل أن تعلن بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩، لتستعر بذلك نار الحرب العالمية الثانية ـ أعلنت مصر الأحكام العرفية فى أول سبتمبر ١٩٣٩، وعُين على ماهر باشا حاكماً عسكرياً، واقترن ذلك بقطع العلاقات السياسية بين مصر وألمانيا، ودُعى البرلمان من إجازته لمناقشة الأمر، فوافق بأغلبية الأصوات على إعلان الأحكام العرفية. وظنت الحكومة المصرية أن الحرب لن تَطالها ، وأن الأمور لن تزيد عن مجرد إعلان للأحكام العرفية مع إجراءات تفتيش السفن فى الموانى وتقديم بعض التسهيلات اللوجستية لبريطانيا ، وكانت بريطانيا راضية بذلك ، لكن الأمور تطورت بشكل سريع عندما دخلت إيطاليا الحرب فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠، فاتحةً بذلك على بريطانيا ثلاث جبهات فى وقت واحد ، حيث كان وجود القوات الإيطالية فى ليبيا والحبشة كافياً لتعريض الوجود البريطانى فى مصر والسودان والصومال لخطر كبير، وتوقعت بريطانيا أن تعلن مصر الحرب على إيطاليا، ولكن على ماهر باشا أعلن "سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب" مع ضرورة وفاء مصر بتعهداتها " وتقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة فى دفاعها عن الحق والحرية فى

حدود معاهدة الصداقة والتحالف "، وأن يكون موقف مصر موقفاً دفاعياً مع قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا واعتقال معظم رعاياها(٦).

وقد أغضبت هذه السياسة الحكومة البريطانية التى رأت أن الحكومة المصرية لم تتخذ الإجراءات الكافية لمساندتها فى الحرب ، واتهمت الحكومة والسراي بالميل نحو إيطاليا، ووجهت السفارة البريطانية تبليغاً فى صورة إنذار إلى الملك فاروق بأنه لا سبيل إلى التعاون مع وزارة على ماهر باشا؛ فاستقال فى ٢٣ يونيو ١٩٤٠، وحاول الملك أن يُكلِّف مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد بتشكيل وزارة ائتلافية من كل الأحزاب، ولكن النحاس أصر على أن تكون وزارة وفديةً خالصةً ورفض الملك وعهد إلى حسن صبرى بتشكيل وزارة ائتلافية فى ٢٨ يونيو ١٩٤٠، وقد تبنت وزارة حسن صبرى سياسة على ماهر فى "تجنيب مصر ويلات الحرب "، حتى لفظ حسن صبرى أنفاسه الأخيرة وهو يتلو خطبة العرش فى الجلسة الافتتاحية للدورة البرلمانية الجديدة يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ . ليخلفه حسين سرى باشا الذى كان وزير الأشغال العمومية، حيث شكل وزارة ائتلافية جديدة لم تختلف عن سابقتها كثيراً من حيث التشكيل ولا من حيث المواقف السياسية(٧).

وقد واجهت حكومة حسين سرى امتحانين مصيريين رسبت فيهما: الأول عندما أعلنت سفارة فرنسا فى مصر انضمامها لحكومة فيشى، فقامت هذه الوزارة بقطع العلاقات بين مصر وفرنسا، وهو ما أزعج الملك الذى كان خارج القاهرة فى ذلك الوقت، كما أزعج قطاعاً عريضاً من المثقفين المصريين الذين تلقوا تعليمهم فى فرنسا وتربطهم بها روابط عميقة، فقام الملك بتأنيب رئيس الوزراء تأنيباً قاسياً على هذا القرار، وكانت نتيجته استقالة وزير الخارجية صليب سامى ، وتراجع الوزارة عن قرار قطع العلاقات والاكتفاء بتجميدها(٨) ؛ وهو ما أغضب بريطانيا التى كانت تأمل فى قيام مصر بقطع العلاقات مع حكومة فيشى، ثم جاء الامتحان الآخر ليزيد الأمور تعقيداً ، وقد تمثل فى أزمة التموين الناتجة عن وجود مئات الآلاف من الجنود واللاجئين الذين ضاقت بهم

قدرات مصر التموينية؛ فاختفى الخبز من الأسواق، وخرجت المظاهرات التى قيل أن الملك كان المُحرِّض لها، وهتف فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا، ورددوا عبارات " تقدم يا رومل ، إلى الأمام يا رومل" مما أثار سخط الانجليز أمام هذه المظاهرات وتلك الهتافات ، ولم يتحرك حسين سرى باشا لوضع حد لها، بل فضل الاستقالة فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ (٩).

ومرة أخرى استدعى الملكُ النحاسَ يوم ٣ فبراير وطالبه بتشكيل وزارة ائتلافية، ولكن النحاس أصر على أن تكون وزارة وفدية خالصة، فرفض الملك مطلبه، ولكن السفير البريطانى رأى أن مصلحة بريطانيا فى تولى النحاس باشا رئاسة الوزارة؛ وذلك لشعبيته الجارفة كما أنه يستطع السيطرة على مظاهرات الشوارع، ومقدرته على التصدى للملك ذى الميول المحورية، وإيمانه بالديمقراطية حيث كان يرى أن انتصار دول المحور سيؤدى إلى انتشار الاستبداد، المتمثل فى الملك فاروق، وهو بالرغم من معارضته للاحتلال البريطانى لمصر إلا أنه يؤمن بضرورة مساعدتها فى تلك الحرب(١٠). وبناء على ذلك طلب لامبسون مقابلة رئيس الديوان فى صباح يوم ٤ فبراير، وسلمه إنذاراً نصه" إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دُعى لتأليف الوزارة ؛ فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل ما يترتب على ذلك من نتائج ". وتقدمت الدبابات البريطانية لتحاصر قصر عابدين بشكل تهديدى ، مما جعل الملك يرضخ ويُكلف النحاس بتشكيل وزارة وفدية خالصة، ووصل مصطفى النحاس إلى رئاسة الوزارة على أسنة حراب الانجليز ـ كما عبر خصومه ـ فكان هذا تحولاً كبيراً فى علاقة حزب الوفد بسلطات الاحتلال البريطانى ، فلم يكتف النحاس بتنفيذ ما تمليه عليه معاهدة ١٩٣٦ من التزامات، بل زاد عليها وقدم لبريطانيا الكثير من التسهيلات والمساعدات التى لم تُلزمه المعاهدة بتقديمها، بل وتجاهل موقفه السابق الخاص بمحاولة الحصول على وعد من انجلترا بالجلاء عن مصر بعد الحرب(١١).

**إعداد تقارير عن الدور المصرى فى الحرب:**

وحاول الملك إقالة النحاس فى أكثر من مناسبة، بيد أن بريطانيا كانت تتدخل وتوقف الملك عند حده ، وفى عام ١٩٤٤ ـ وبعد أن تحقق النصر فى جبهة شمال أفريقيا واستسلمت إيطاليا ـ بدأ النحاس يُعد العُدة للتفاوض مع بريطانيا، وإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، فكلف وزارات حكومته بإعداد تقارير وافية عن الخدمات التى قدمتها كل وزارة لبريطانيا وحلفائها فى سبيل كسب الحرب ، من أجل إعداد ملف عن تلك الخدمات لاستخدامه كورقة ضغط فى المفاوضات. وهنا عادت بريطانيا لسياستها الاستعمارية، فتخلت عن واحد من أهم حلفائها فى الحرب وأعطت الضوء الأخضر للملك فاروق لكى يتخلص من النحاس بعد أن انتهى دوره ، فقام الملك بعزله فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤، وكلف أحمد ماهر بتشكيل وزارة جديدة ، غير أن إسقاط الوفد لم يكن ليمر بسهولة ؛ فاغتيل أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥، وتولى محمود فهمى النقراشى رئاسة الوزارة ، وقد استمرت حكومة النقراشى فى تقديم العون للحلفاء حتى انتهت الحرب ، بل إنه ذهب إلى أبعد مما ذهب إليه سابقوه بتخليه عن سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، وأعلن الحرب على ألمانيا واليابان ، بعد يومين من توليه الوزارة ، على أمل أن يكون ذلك مقدمة لحصول مصر على استقلالها ، وسبباً لاشتراكها فى مؤتمر سان فرانسيسكو الخاص بإنشاء الأمم المتحدة[١٢].

واستمر النقراشى فى تجميع التقارير من الوزارات عن دور مصر فى الحرب، حيث كان يُزمع الدخول فى مفاوضات مع انجلترا بعد انتهاء الحرب ، واستخدام تلك التقارير كورقة تفاوض ، وبالفعل انتهت الحرب فى ١٥ أغسطس ١٩٤٥ ، وقدم النقراشى مذكرة للحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ يدعوها للتفاوض والنظر فى تعديل معاهدة ١٩٣٦، فتجاهلت بريطانيا الرد على المذكرة ؛ مما أظهر حكومة النقراشى فى موقف المتخاذل أمام المحتل، فقامت المظاهرات التى اقترنت بأحداث عنف دموية؛ أدت إلى سقوط وزارة النقراشى فى ١٦ فبراير ١٩٤٦، لتحل محلها وزارة إسماعيل صدقى[١٣]، فكان من أهم

أولوياتها تشكيل وفد رسمى للتفاوض مع بريطانيا حول تعديل معاهدة ١٩٣٦، وصدر قرار بتشكيل وفد المفاوضات فى ١٢ مارس ١٩٤٦ [١٤].

ورأت وزارة الخارجية الاستعانة بالتقارير التى سبق تجميعها عن الخدمات التى قدمتها الوزارات للحلفاء فى تدعيم موقف المفاوضين المصريين ؛ فأرسل وكيلها فى مايو ١٩٤٥ رسالة إلى سكرتير مجلس الوزراء يطلب نسخاً من تلك التقارير للاستعانة بها فى إصدار "كتاب أبيض" عن مجهود مصر فى الحرب[١٥]، ولكن سكرتير مجلس الوزراء لاحظ أن بعض الوزارات لم ترسل تقاريرها بعد ، كما أن التقارير التى وردت تناولت الخدمات التى قدمتها الوزارات من بداية الحرب حتى سنة ١٩٤٤؛ فعرض الأمر على إسماعيل صدقى الذى كلفه بمخاطبة الوزارات التى أرسلت تقاريرها لكى ترسل ملاحق لتلك التقارير بالفترة الباقية من الحرب، ومخاطبة الوزارات التى لم ترسل تقاريرها أصلاً بسرعة إرسالها عن فترة الحرب كاملة[١٦].

وقدمت كل الوزارات المعنية تقارير وافية عن دورها فى الحرب ، ولكن ذلك " الكتاب الأبيض " لم يصدر، ولا نعلم السبب. وفشلت المفاوضات المعروفة باسم " صدقى ـ بيفن " . وحُفظت تلك التقارير فى أرشيف مجلس الوزراء حبيسة الأدراج ، كما حُفظت نسخٌ منها فى وثائق قصر عابدين ، ثم انتقلت هذه وتلك إلى دار الوثائق القومية[١٧]، ولم يطلع عليها أحد من الباحثين الذين كتبوا عن دور مصر فى الحرب العالمية الثانية على كثرتهم[١٨]، وبذلك لم يستطع فريقٌ منهم أن يثبت حجم الدور الذى لعبته مصر فى الحرب ، واكتفوا بترديد أقوال لا سند لها عن ضخامة دور مصر فى الحرب ، كما وقع فريق آخر من الكُتَّاب المصريين الذين اعتمدوا على الأرشيفات الغربية أسرى الخطاب الغربى الذى تجاهل تماماً دور المستعمرات البريطانية والفرنسية ـ كالهند وإيران ومصر والجزائر وغيرها ـ فى الحرب ، وتناول الحرب كأنها كانت عملاً غربياً بحتاً لم يكن الشرق والجنوب فيه أكثر من مجرد ميادين دارت فيها بعض المعارك، وتناولت الكتابات التاريخية الغربية الحرب على الجبهة المصرية من هذا

المنظور، ولا يظهر من خلالها أى دور إيجابى لمصر، بل يُصر أكثر الكتَّاب على ترديد عبارات أن مصر كانت دولة مستقلة ، وأنها أصرت على عدم الدخول فى الحرب ، وأنها اكتفت بموقف المتفرج.. [١٩]، بل يذهب البعض إلى أن مصر اغتنت من الحرب ؛ نتيجة الأموال التى أنفقتها بريطانيا فى مصر على الاستعداد للحرب والتموين[٢٠].

وتحاول هذه الورقة نفض الغبار عن تلك التقارير من خلال استخدامها فى تقدير الحجم الحقيقى للدور المصرى خلال تلك الحرب. بيد أنه يجب ـ بداية ـ أن نشير إلى عدة ملاحظات مهمة عن تلك التقارير نوجزها فيما يلى:

– إن هذه التقارير قد كُتبت بمعرفة أصحاب الأدوار أنفسهم ، فى أثناء الحرب أو بعدها مباشرة ، وأن الذين كتبوا تلك الأدوار هم فى الغالب من الفنيين لا السياسيين ، بل إنه توجد فى دار الوثائق عدة مستويات من تلك التقارير، فأحياناً تكتب كل إدارة فرعية تقريراً عن دورها ، ثم ترفعه للإدارة العامة أو المصلحة الرئيسة ، التى تقوم بدورها باستخدام تلك التقارير فى كتابة تقرير عام ، ثم تجمع الوزارة تلك التقارير العامة لتكتب منه تقريراً شاملاً عن دور الوزارة ، وترسله إلى مجلس الوزراء مرفقاً به التقارير من المستوى الأدنى. وبذلك فإننا فى تلك التقارير نسمع صوت الجندى والعامل والموظف الصغير وهم يحكون عن دورهم فى الحرب ، كما نسمع الوزراء والقادة وهم يكشفون خبايا الدور المصرى، وما لم يكن ممكنا نشره فى الصحافة المصرية التى كانت خاضعة للرقابة فى ظل الأحكام العرفية.

– إن هذه التقارير مدعمة بجداول وأرقام وإحصائيات تفصيلية غاية فى الدقة ، خاصة فى مجالات الاقتصاد والصحة والأمن ، ولا يوجد فيها أى نوع من المبالغة أو التهويل، بل ثمة حرص على ذكر أدق التفاصيل ، حتى الأدوار الصغيرة والتافهة وتلك التى لا تستحق الذكر؛ كإنقاذ سيارة حربية بريطانية سقطت فى ترعة الإسماعيلية، أو تقديم مساعدة لطيار بريطانى سقطت طائرته فى إحدى القرى حتى يعود إلى قاعدته الجوية....

- إن كل المعلومات والبيانات المذكورة فى تلك التقارير لا تتعارض مع ما هو معروف عن أحداث الحرب من حقائق مؤكدة ، ولكنها فى معظم الأحيان تكشف عن حقائق أو أجزاء من حقائق تم تجاهلها عن عمد فى الكتابات التاريخية الغربية.

- أُرفق بتلك التقارير مئات الخطابات الأصلية من المراسلات التى تلقتها الوزارات والمصالح المصرية من قادة الحلفاء يطلبون فيها المساعدات أو المزيد من المساعدات ، أو يُعبِّرون فيها عن شكرهم عن تلك المساعدات. وقد أرسلت محافظة القاهرة وحدها ٦٧ خطابَ شكرٍ من سلطات الحلفاء على ما قدمته المحافظة من مساعدات لهم ، وهى وثائقٌ غير موجودة بالتأكيد فى الأرشيفات الغربية ؛ لأنه من الطبيعى أنها تُحفظ فى الجهة التى أرسلت إليها.

وبالتالى فهذه المجموعة من الوثائق سوف تساعد على إعادة كتابة تاريخ الحرب من وجهة نظر المستعمرات والشعوب التى أقحمت فى حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل ، ومن أوراق أشخاص تم تجهيل دورهم عمداً فى سياق من فكر ونظرية المركزية الأوربية التى تستحى أن تعترف بدور الآخرين.

**أولاً - التسهيلات والمساعدات العسكرية:**

بدأت الحرب فى الجبهة المصرية باقتحام المارشال الإيطالى جرازيانى Marshal Rodolfo Graziani الحدود المصرية الليبية فى سبتمبر ١٩٤٠؛ لتبدأ بذلك سلسلة من الهجمات والهجمات المضادة ، وتلى كل هجمة عزل قائد وتعيين قائد جديد ، فقد تمكن الجنرال ويفل Sir Archibald P. Wavell من رد هجوم جرازياتى وطارده حتى احتل مدينة بنى غازى فى فبراير ١٩٤١؛ فأقيل جرازيانى وتولى الجنرال رومل General Erwin Rommel قيادة قوات المحور فى شمال أفريقيا ، ونجح رومل فى صد ويفل وطرده من ليبيا ؛ فأُقيل ويفل وتوالى سقوط الجنرالات البريطانيين أمام رومل ، وكان آخرهم الجنرال أوكنلك General Auchinleck، الذى حقق بعض الانتصارات ، ولكنه اضطر

أخيراً إلى التقهقر داخل الأراضى المصرية ، حيث نجح بعد معركة استمرت ستة أيام تكبد فيها خسائر ضخمة فى وقف هجوم رومل عند العلمين Al Alamein فى ٦ يونيو ١٩٤٢، ولكن مركز البريطانيين ظل حرجاً للغاية ؛ وفى محاولة لإنقاذ الموقف قام رئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل Winston Churchill بتغييرات هامة فى قيادة القوات البريطانية فى الشرق الأوسط، فعين الجنرال مونتجمرى Montgomery قائداً للجيش الثامن البريطانى والجنرال هارولد ألكسندر قائداً عاماً للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط خلفاً للجنرال أو كنلك.

صمد مونتجمرى لهجمات رومل المتتالية فى أغسطس وسبتمبر، ثم تحول من الدفاع إلى الهجوم، وحقق النصر فى معركة العلمين (٢٣ أكتوبر - ٤ نوفمبر ١٩٤٢)، واضطر رومل إلى التراجع إلى طرابلس فى يناير ١٩٤٣، ثم انسحب إلى تونس حيث أطبقت عليه القوات البريطانية من الشرق والأمريكية من الغرب ، وصمد فى القتال حتى إبريل ١٩٤٣، ولكنه مرض ونُقل إلى ألمانيا ، بينما انهارت قوات المحور فى شمال أفريقيا فى مايو، لتعبر قوات الحلفاء البحر إلى صقلية فى يوليو تمهيدا لغزو إيطاليا التى سرعان ما استسلمت فى سبتمبر ١٩٤٣ (٢١).

فى الفقرتين السابقتين لخصنا تاريخ الحرب على الجبهة المصرية ، وهو التاريخ الذى كُتبت فيه عشرات المجلدات، ولكنها جميعاً لم تخرج عن هذا السياق: كرٌّ وفرٌّ، مع التركيز على براعة رومل وعبقرية مونتجمرى، وإظهار مصر بأنها كانت ميداناً للحرب لا طرفاً فيها. إلا أن التقرير الذى قدمته وزارة الدفاع الوطنى المصرية إلى مجلس الوزراء فى ٢٩ مايو ١٩٤٦ عن دورها فى الحرب يُظهر أن مصر كانت متورطة فى الحرب وإن لم تُعلنها بشكل صريح. ولكن قبل أن نتعرض لدور مصر فى العمليات الحربية من خلال ذلك التقرير ينبغى أن نشير إلى أن مصر قد تكفلت نيابة عن القوات البريطانية ببناء الثكنات التى تقيم فيها القوات البريطانية والتى بلغت تكاليف إنشائها اثنى عشر مليوناً من الجنيهات، كما أُلزمت مصر ببناء استحكامات وخطوط دفاعية بتكلفة ٤٥ مليون

جنيه وذلك حسب الخطة التى قدمها وزير الدفاع الوطنى إلى مجلس الوزراء قبل الحرب بعدة أشهر(٢٢).

أما تقرير وزارة الدفاع عن دور مصر فى الحرب فيُظهر أن الجيش المصرى قام فى بداية الحرب بدور قوات المراقبة الأمامية ، وتلقى الصدمة الأولى عندما اقتحمت القوات الإيطالية الحدود المصرية فى سبتمبر١٩٤٠، وتكبد كثيراً من الخسائر فى الأرواح والمهمات ، كما اشترك فى الدفاع عن مرسى مطروح عندما اتخذتها القوات البريطانية مركزاً للتموين الأساسى فى حملتها على ليبيا ، واشترك الجيش المصرى فى تأمين المدينة. وفى حملة المحور الثانية بقيادة رومل عندما انسحبت القوات المصرية من مرسى مطروح؛ قامت منفردة بعملية تأمين موارد المياه الحيوية فى الضبعة(٢٣).

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن بريطانيا طلبت من الحكومة المصرية فى ٢٨ مايو ١٩٤٠ اشتراك القوات المصرية فى الهجوم على طرابلس إذا دخلت إيطاليا الحرب ، وهو ما رفضته حكومة على ماهر، ولكن سقوط هذه الوزارة شجع بريطانيا على أن تطلب فى ١٠ يوليو ١٩٤٠ من حكومة حسن صبرى وضع الجيش المصرى تحت قيادة الجنرال ولسون قائد القوات البريطانية فى مصر توحيداً للقيادة فى الجيشين؛ فأجاب حسن صبرى بأن الحاجة غير ماسة إلى ذلك، وأن مصر غير مشتركة فى الحرب ، ولكنه وافق على إخضاع الجيش المصرى للقائد البريطانى بشرط عدم تحريكه إلى داخل الأراضى الليبية، وعدم الإعلان عن ذلك حتى لا يُتهم من خصومه السياسيين بأنه أخضع الجيش لبريطانيا. وبرغم عدم وجود دليل على ذلك فى الوثائق المصرية ، إلا أن الشواهد تؤكد أن بريطانيا عاملت الجيش المصرى كأنه جزء من جيشها خلال وزارة النحاس باشا(٢٤).

ويشير تقرير وزارة الدفاع الوطنى إلى أن القوات البريطانية كانت تحارب مستندة بجناحها الأيمن إلى البحر المتوسط وبجناحها الأيسر إلى الصحراء الغربية ، فقام الجيش المصرى بمهمة تأمين وحماية الجناح الأيسر للقوات

البريطانية من أية عمليات تطويق، ودافع منفرداً عن واحة سيوة التى سعت قوات المحور إلى احتلالها لاستغلال مياهها الوفيرة وموقعها القريب من وادى النيل كمطار تقوم منه بالغارات على المدن المصرية ، وفى الوقت نفسه شاركت القوات المصرية مع البحرية البريطانية فى تأمين الجناح الأيمن عن طريق منع أية عمليات اختراق أو إنزال بحرى خلف خطوط القوات البريطانية. وكذلك قام الجيش المصرى بمهمة حفظ النظام فى مؤخرة جيش الحلفاء عندما كان وضعه حرجاً فى العلمين، حيث سارعت القوات المصرية بالتشكيل خلف قوات الحلفاء، وذلك تأميناً لمؤخرتها ومحافظة على خطوط المواصلات خلف الجبهة[٢٥].

ويحكى مونتجمرى فى مذكراته أنه عندما وصل إلى القاهرة فى ١٢ أغسطس ١٩٤٢ قابل الجنرال أوكنلك الذى عرض عليه خطته الحربية وأساسها " أن الجيش الثامن يجب أن يُحافَظ عليه مهما كلف الأمر، فلا يُعرض إلى أن يتلف فى القتال. فإذا هجم رومل ـ وكان ذلك منتظراً ـ يجب أن ينسحب الجيش الثامن إلى الدلتا، وإن لم يتيسر الاستقرار فى الدلتا والقاهرة، فيواصل الانسحاب نحو الجنوب على نهر النيل أو نحو فلسطين. وكانت الخطط قد أُعدت لنقل مركز قيادة الجيش الثامن نحو النيل[٢٦]. ويؤكد تقرير وزارة الدفاع الوطنى تلك الخطط ، حيث يشير إلى أنه عندما فكرت القوات البريطانية فى الانسحاب من خط العلمين إلى خط دفاعى بين القاهرة والإسكندرية ؛ وقع على القوات المصرية عبء تجهيز ذلك الخط ، كما طلب منها الاشتراك فى الدفاع عن خط المياه غرب القاهرة ، وتشكلت قوات مصرية كافية؛ اشتركت فى هذه العملية ، واستمرت قائمة بواجباتها إلى أن سُحبت فى أواسط سنة ١٩٤٢ عندما تقدم الألمان إلى العلمين ؛ فأعيد تشكيلها كقوة هجومية فى منطقة الدلتا ـ القاهرة ـ الفيوم[٢٧].

ومن ناحية أخرى كانت القوات البرية المصرية مشتركة فى الحرب بصفة يومية من خلال تصديها للطائرات المعادية بالمضادات الأرضية مما قلل تأثير تلك الغارات إلى حد كبير. وكانت الطائرات الإيطالية قد بدأت الإغارة على

القناة وضربها بالقنابل منذ أواخر أغسطس ١٩٤٠ انطلاقاً من قواعدها فى جزر الدوديكانيز التى تبعد ٣٥٠ ميلاً من بورسعيد ، ومع بداية عام ١٩٤١ بدأت الطائرات الألمانية تشترك فى الغارات وإلقاء الألغام ، ففى ليلة ٣٠- ٣١ يناير أُلقيت الألغام بالبراشوت فانفجر أحدها فى سفينة حربية بريطانية ، وبعد ذلك بعشرة أيام انفجر لغم آخر فى سفينة يونانية ، واستمرت الطائرات الألمانية تضرب القناة يومياً تقريباً، وهو ما استدعى ـ إلى جانب تصدى القوات المصرية للغارات ـ إشراك قوات المشاة المصرية المرابطة فى جبهة قناة السويس من خلال توزيع أفرادها بطول القناة من بورسعيد الإسماعيلية بمسافة ٢٠٠ متر بين كل فرد وآخر؛ لمراقبة الألغام البحرية المضادة للسفن التى تسقطها طائرات المحور واستخراجها وتدميرها، وقد قام الجنود المصريون بتلك المهمة وجمعوا الكثير من الألغام وفجروها خارج القناة[٢٨].

وقد اشتركت البحرية المصرية فى العمليات العسكرية بشكل مباشر حيث قامت الطوافات البحرية بنقل القوات المحاربة والذخيرة والمؤن والمهمات والجرحى والمياه والأسرى ما بين الموانى المصرية ، وتكبدت فى كل هذه العلميات خسارة فى الأرواح والسفن، كما اشتركت البحرية المصرية فى أعمال الرقابة على جميع الموانى والسواحل المصرية والسفن والبواخر التى تدخل هذه الموانى ، كما قامت بأعمال التفتيش البحرى بصفة مستمرة ، وقد خصصت البحرية المصرية عشرة من لنشاتها لحراسة المسالك المائية المؤدية إلى ميناء الإسكندرية، ومراقبة طائرات العدو التى كانت تبث الألغام ، وتعيين مناطق هذه الألغام. هذا بالإضافة إلى اشتراك البحرية المصرية فى عمليات الإنقاذ للقطع البحرية سواء كان ذلك من الغرق أو الحريق[٢٩].

أما سلاح الطيران الملكي المصري فقام بالرغم من قلة إمكانياته بالاشتراك مع الطائرات البريطانية فى الدفاع عن منطقتى قناة السويس والقاهرة ، وكذلك قام بعمل الدوريات فى البحر الأحمر لحماية القوافل التى كانت تنقل الإمدادات واستكشاف الغواصات المعادية. واشترك مع الطيران البريطانى فى إدارة غرفة

المراقبة الجوية ، وعندما واجه الطيران البريطانى مشكلة قلة الطيارين ؛ حل رجال الطيران المصرى محل رجال الطيران البريطانى فى المطارات الساحلية ، وقاموا بجميع العمليات الحربية التى كان رجال هذه المطارات يقومون بها ، ومع تفاقم مشكلة الطيارين قام الطيران البريطانى بتسليم جناح البالونات فى منطقة قنال السويس لسلاح الطيران المصرى الذى قام بإدارته خير قيام[٣٠]، وفى تقرير نشره الميجور جنرال كلتريك رئيس البعثة العسكرية فى مصر سنة ١٩٤٥ ذكر أن تسلم الجيش المصري إدارة سلاح البالونات قد وفر لبريطانيا ألف رجل من جنود سلاح الطيران أمكن الانتفاع بهم فى مواقع أخرى[٣١].

ومع تطور القتال فى جبهة شمال أفريقيا، وتقدم القوات المتحالفة داخل ليبيا ومن ثم إلى تونس أصبحت المطارات المصرية عديمة الجدوى، وبدأت عملية نقل المطارات والمعدات والطائرات غرباً، ومع النقص الشديد فى الطيارين طلبت السفارة البريطانية من النحاس باشا فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٣ أن يوافق على تجنيد كل الطيارين المصريين للعمل فى نقل الطائرات الحربية البريطانية بين جبهات القتال المختلفة[٣٢]، وهو ما جعل النحاس باشا يستفتى رئيس لجنة قضايا الدولة الذى أفتى بأن الدولة المحايدة يجب عليها ألا تقوم بأى عمل عدائي ضد أي من الطرفين المتحاربين كما عليها ألا تعمل على عرقلة العمليات العسكرية لأي من الطرفين، إلا أنه رأى أن هذا المبدأ قد طرأت عليه تغييرات كثيرة منها على سبيل المثال موقف ألمانيا وإيطاليا من الحرب الأسبانية وكيف أنهما رغم حيادهما قد أرسلتا فرقاً عسكرية كاملة للحرب ضد الحكومة الأسبانية، كما ضرب مثلاً بموقف الولايات المتحدة قبل أن تدخل الحرب، وكيف أنها "وهى المحايدة" قد جندت كل أسطولها البحري والجوي لنقل العتاد والمؤن لبريطانيا، ورأى فى نهاية فتواه بأن القرار هنا هو قرار سياسى وليس قرارًا قانونيًا، وعلى الحكومة المصرية أن تفعل ما تراه موافقاً من الناحية السياسية[٣٣]، وبناء على ذلك وافقت الحكومة المصرية على إعارة الجيش البريطانى عدداً من الطيارين المصريين حيث عملوا مع سلاح الطيران

البريطانى لنقل الطائرات البريطانية ما بين مناطق خاصة بالشرق الأوسط[٣٤]. وبشكل عام فقد سمحت مصر لبعض ضباطها المتقاعدين وضباط الأسطول البحرى التجارى بالتطوع فى صفوف الجيش البريطانى[٣٥]. كما التحق جميع مهندسى وطيارى شركة مصر للطيران بالقوات البريطانية؛ وهو ما جعل الشركة تواجه أزمة كبيرة، واستدعى الأمر أن تقدم لها الحكومة المصرية إعانات مالية عاجلة[٣٦].

وقد قدم سلاحُ الطيران المصرى للطيران البريطانى كميات كبيرة من قطع الغيار ومهمات الطائرات والماكينات والأوناش التى كان السلاح البريطانى فى أشد الحاجة إليها.

وقد انفردت القوات المصرية بالدفاع عن مطار أسوان، وكذلك سد أسوان الذى تعرض لعدة غارات لو نجحت إحداها فى ضرب السد لأغرقت مصر ولأحدثت مجاعة شاملة ليس فقط بين المصريين ولكن بين قوات الحلفاء التى كانت تعتمد فى تموينها على موارد مصر. واشترك سلاح المهندسين المصرى فى عمليات كشف حقول الألغام وتطهيرها أو حراستها فى مناطق العلمين وسيوة، وقام السلاح نفسه بإنشاء وصيانة وحراسة وإدارة خط أنابيب المياه بين سيدى عبد القادر ومطروح لضمان وصول المياه العذبة إلى قوات الحلفاء، كما اشترك فى عمليات إنشاء خطوط السكك الحديدية فى الصحراء الغربية، وكذلك اشترك سلاح "الأسلحة والمهمات الملكى" فى أعباء الحرب بتسليم القوات المتحالفة الأسلحة والمهمات والذخيرة التى كانت فى مسيس الحاجة إليها، خصوصاً فى الأحوال الحرجة، فقد كان لوصول هذه الأسلحة والمعدات فى الوقت والمكان المناسبين أثر فعال فى المجهود الحربى بوجه عام[٣٧].

وبشكل عام فإن بريطانيا عندما استخدمت الجيش المصرى فى الحرب فإنها عهدت إليه بأبغض العمليات إليها، وكلها عمليات استهدفت توفير القوات البريطانية للحرب الفعلية، بينما كان من نصيب الجيش المصرى عمليات

التربص والانتظار والتحوط والحراسة والمراقبة والدفاعات الثابتة، وهذا النوع المائع من العمليات لا هو بحرب ولا هو بسلم، ولكنه مع ذلك ينجم عنه استنزاف القوى البشرية دون قتال، واستهلاك المعدات ووسائل النقل دون حرب، وآية ذلك أن جيش مصر فقد فى الحرب ١١٢٥ قتيل ١٣٠٨ جريح - هذا غير القتلى والجرحى من المدنيين بالطبع - بينما استهلكت كل معدات الجيش المصري ولم يتيسر تعويضها بعد الحرب لأن مصلحة بريطانيا كانت فى إضعاف الجيش المصري حتى تستمر هى المسئولة فى الدفاع عن قنال السويس[٣٨].

وكانت وزارة الدفاع بعد أن أرسلت تقريرها إلى مجلس الوزراء قد استدركت عليه بملحق يشير إلى دور مهم قامت به القوات المصرية وهو التدريب، حيث كانت القوات البريطانية التى تصل إلى مصر غير مدربة، وهو ما كان مونتجمرى يشكو منه فى مذكراته، ولكنه لم يذكر كيف عالج ذلك العيب الخطير فى قواته[٣٩]، بيد أن هذا الملحق يكشف عن عدة مناورات مشتركة بين القوات المصرية والبريطانية التى كان هدفها الأساسى تدريب القوات البريطانية، ومن أمثلة ذلك قيام الآلاي الأول المضاد للدبابات بتدريب الفرقة السادسة المدرعة البريطانية فى مناورة "طسل"، كما اشتركت بعض وحدات المدفعية المصرية فى تدريب الفرقة العاشرة البريطانية قبل إرسالها إلى ميادين القتال فى شمال أفريقيا[٤٠]. وبشكل عام قدر بعض الضباط الإنجليز المجهود الذى قام به الجيش المصرى بما يعادل فرقتين كاملتين[٤١].

ولا شك أن شهادات ضباط وقادة الحلفاء هى تعبير صادق عن حجم الدور الذى قام به الجيش المصرى فى هذا المجال، ففى ٢٨ يناير سنة ١٩٤١ كتب الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية يومئذ إلى رئيس الحكومة المصرية كتاباً قال فيه: "فى الوقت الذى انتهت فيه بنجاح مرحلة هامة من مراحل أعمالنا فى أفريقيا الشمالية؛ أود أن أعبر لكم عن شكري على المعونات والمساعدات التى تلقيتها من السلطات العسكرية المصرية أثناء حملتنا على ليبيا، فإن جميع ضروب المعاونة التى أسداها لنا الجيش المصرى سهلت على الجيوش

الإمبـراطورية التى تحت قـيادتى مـهمـة تأمـين الدفـاع عـن مصـر من اعـتداءات العدو"[٤٢].

وإذا كان ويفل حذراً فى تصريحاته، فإن قائد القوات البريطانية فى منطقة القنال دوراند A. Durand كان أكثر صراحة ، حيث كتب فى ١٦ مايو ١٩٤٥ إلى الحاكم العسكرى المصرى لمنطقة القنال يقول له "لقد تأثرت كثيراً - خلال الفترة القصيرة التى قضيتها فى هذا البلد - بالمساعدة النشطة والتعاون الجيد للجيش والشرطة المصريين، والتى بدونهما فإن يوم النصر العظيم كان سيتأخر كثيراً"[٤٣]. ولا شك أنه كان مصيباً تماماً عندما اعترف بأنه بدون مساعدات الجيش والشرطة المصريين فإن النصر كان سيتأخر كثيراً، ولكن يمكننا أن نضيف أن ذلك النصر كان سيتأخر أكثر وربما ما كان ليأتى أصلاً لو أن مصر انقلبت على بريطانيا وتحالفت مع أعدائها، وليس أصدق تعبيراً عن هذا الموقف مما جاء على لسان الدكتور الكسندر المحامى "وهو من أهالى جنوب أفريقيا" فى مأدبة أقيمت بلندن يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٤٣ ، فتكلم عن ثبات مصر حين اقتربت جيوش المحور وأصبحت على مسافة ٧٠ ميلا من الإسكندرية ، وما أظهره المصريون من وفاء بعهودهم بالرغم من إذاعات المحور ودعايته التى تدفقت عليهم من كل حدب تمنيهم بالوعود المغرية قائلا: لقد كان يكفى لقلب ميزان الحوادث رأساً على عقب أن تقف مصر وقتئذ موقفاً عدائيا. معلنا أن انجلترا مدينة لمصر لا لموقفها إزائها أثناء الحرب فحسب، بل لما ارتضته قبل الحرب أيضاً من معاهدة تضمنت كل ما تتطلبه الضرورات الحربية وقت الحرب[٤٤].

**ثانياً - التسهيلات والمساعدات الأمنية:**

تميزت الحرب العالمية الثانية بالدور المهم الذى لعبه الجواسيس فى حسم الحرب، وقد برع الألمان فى أعمال الجاسوسية، وساعدتهم الظروف كثيراً فى جبهة شمال أفريقيا، فقد كان من السهل إرسال العشرات من بدو ليبيا عبر

الصحراء الغربية لجمع المعلومات والقيام بأعمال تخريبية، أضف إلى ذلك أن مصر كانت تزخر بأعداد كبيرة من رعايا دول المحور خاصة الإيطاليين والألمان، فقد كان فى مصر نحو ٧٠٠٠٠ إيطالى، منهم ١٢٠٠٠ فى سن التجنيد، وهم مدربون جيداً، وعندما أصدر على ماهر أمره العسكرى بمصادرة السلاح من أيدى جميع السكان صودرت كميات كبيرة من الأسلحة من أيدى الإيطاليين كان من المفروض أن توجه ضد المعسكرات البريطانية، أو تستخدم فى أعمال تخريبية[٤٥]، كما قامت مصر بوضع آلاف من رعايا تلك الدول تحت التحفظ أو الرقابة. وقد نجح جيش المحور فى إرسال عشرات الجواسيس إلى مصر غالبيتهم كانوا ضباطاً إيطاليين أو ألمان ذوى أصول مصرية أو عاشوا فى مصر فترة من الزمن قبل الحرب، ويتقنون اللغة العربية بلهجتها المصرية، ويحكى أنور السادات أنه اتصل باثنين من الجواسيس الألمان قبيل معركة العلمين، وكان معهم جهاز لاسلكى معطل، فطلبوا منه وهو ضابط إشارة فى الجيش المصرى أن يصلحه، واستلمه منهم بالفعل، ووجد أنها فرصة للاتصال برومل ومحاولة إبلاغه أن جيش مصر يمكن أن ينقلب على الإنجليز بشرط أن يضمن الألمان استقلال مصر، ولكن المحاولة فشلت وقبض على الجاسوسين وكذلك السادات الذى ظل معتقلاً إلى نهاية الحرب. كما حاول أحد الطيارين المصريين الوصول إلى معسكر الألمان فى العلمين حاملاً معه مسودة معاهدة بين الضباط وألمانيا ولكن الألمان أسقطوا طائرته ظناً منهم أنها طائرة معادية. واتصل الألمان بالفريق عزيز على المصرى رئيس أركان الجيش المصرى، ودعوه إلى السفر إلى العراق ليساعد رشيد عالى الكيلانى فى ثورته على الإنجليز، ونجح السادات ورفاقه فى سرقة طائرة عسكرية لنقل عزيز إلى بيروت التى كانت تحت سيطرة حكومة فيشى ولكن الطائرة سقطت فوق الدلتا وفشلت الخطة وحكم على عزيز المصرى بالسجن خمس سنوات[٤٦].

وفى مايو ١٩٤٠ وافق البرلمان المصرى على إضافة أحكام جديدة على قانون العقوبات تقضى بتشديد العقوبات على "الجرائم المضرة بأمن الحكومة

من جهة الخارج"، وتضمنت نصاً بالغ الخطورة يقضى بسريان تلك العقوبات على من يرتكب تلك الجرائم إضراراً ببلدٍ حليف لمصر، والمقصود هنا بريطانيا بالطبع(٤٧).

وقام المكتب السياسى والقسم المخصوص بحكمدارية القاهرة بعمل التحريات اللازمة فى قضايا الجاسوسية، حيث تم القبض على كثير من الذين يطعنون فى الدول الديمقراطية، بالإضافة إلى البحث عن أسرى الحرب الهاربين من المعتقلات البريطانية وضبطهم، واعتقال رجال الطابور الخامس من الألمان والإيطاليين وقام بعمليات تفتيش منازلهم وتسليم ممتلكاتهم للحارس العام، وقد تم تجهيز معتقل خاص للمعتقلين الألمان والإيطاليين الذين بلغ عددهم نحو ٧٠٠٠ تقريباً. وكذلك بناء على طلب السلطات البريطانية أوفدت حكمدارية القاهرة الصاغ محمد يوسف أفندى فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٠ إلى سوريا ولبنان وقت أن كانت تحت سلطة فيشى وحال وجود اللجنة الإيطالية الألمانية بهما ؛ ليدرس الحالة بهذه البلاد ويستقصى ما تقوم به تلك اللجنة من مساعٍ وقدم تقريراً بنتيجة أبحاثه كان موضع تقدير السلطات البريطانية(٤٨).

وزودت وزارة الزراعة القيادة البريطانية بعدد من الحمام الزاجل لاستخدامه فى أغراض المخابرات الحربية(٤٩). كما قامت المخابرات الحربية المصرية بأعمال جمع المعلومات عن الأعداء من خلال البدو المنتشرين على الحدود المصرية الليبية، وقدمت لقوات الحلفاء كثيراً من المعلومات الحربية المهمة. أضف إلى ذلك أن بريطانيا التى لم تكن مستعدة لتعطيل جانب من جيشها لحراسة الأسرى؛ قد أوكلت إلى الجيش المصرى مهمة جمع وترحيل وحراسة الأسرى الذين كان عددهم بالآلاف خاصة فى مراحل الحرب الأخيرة(٥٠). وتكفلت الشرطة المصرية بأعمال القبض على الجنود الهاربين من الميدان سواء الهاربين من معسكرات المحور أم الحلفاء، ومن ذلك أن خفر إحدى القرى التابعة لمركز رشيد قد ضبطوا ثلاثة من الجنود الألمان وهم نائمين فى أحد الأجران، وتم إرسالهم إلى حكمدارية الإسكندرية، التى سلمتهم فى يوم وصولهم

إلى مندوب البوليس الحربى البريطانى بدون أن تحاول الشرطة المصرية استجوابهم أو الحصول على معلومات منهم[٥١]. وضبط خفر إحدى قرى المنوفية أحد الجنود الإنجليز الهاربين من الخدمة وقدم مشايخ القرى كثير من المساعدات للطيارين البريطانيين الذين أسقطت طائراتهم فوق قراهم[٥٢]. وعندما كانت بعض الطائرات البريطانية تسقط فى الصحراء أو فى المناطق غير المأهولة؛ كان عبء البحث عنها وعن الطيارين المفقودين يقع على عاتق قوات الهجانة المصرية Camel Corps[٥٣].

وفى مجال الإنقاذ انفردت فرقة مطافى القاهرة بجميع أعمال الوقاية من الحريق فى ثكنات الجيش البريطانى بالقاهرة، وقامت بإطفاء عدد كبير من الحرائق التى نشبت فى معسكرات قوات الحلفاء بسبب الغارات الجوية. وشاركت فرقة مطافئ الإسكندرية فى أعمال إنقاذ فى حرائق وتأمين البواخر ناقلات البنزين وما إلى ذلك بالمدينة والميناء، وقد بلغ عدد تلك العمليات ١٧٨٣ عملية أى بما يعادل عملية إنقاذ وتأمين يومياً خلال سنوات الحرب[٥٤].

كما قامت الإدارة المحلية فى المديريات بعمليات حماية المنشآت العسكرية، وخطوط السكك الحديدية والطرق البرية، والبحث عن الطائرات المتساقطة فى الريف وحراستها وإبلاغ السلطات البريطانية عنها، كما انفردت السلطات المصرية من الجيش والشرطة بعبء حماية المرافق العامة فى مصر، نظراً لوجود رعايا كثيرين من الدول المعادية بالقطر المصرى، وأهمية هذه المرافق القصوى بالنسبة للقوات المحاربة فعلا فى الميدان تجعلها جزء لا يتجزأ من هذه القوات[٥٥].

وسهلت مصر عمليات دخول وخروج القوات البريطانية من وإلى مصر، فقامت إدارة الجوازات والجنسية التابعة لوزارة الداخلية المصرية بإصدار "بطاقات حربية" لكل أفراد القوات البريطانية البرية والبحرية والجوية المترددين على مصر بحيث يدخلون ويخرجون بدون تأشيرات أو جوازات سفر.

كما منحت كبار الموظفين البريطانيين فى السفارة البريطانية ومكتب وزير الدولة والفنيين والمدنيين الملحقين بالجيش البريطانية تأشيرات دخول وخروج صالحة لمدة سنة ولعدة سفريات وبذلك تمتع هؤلاء المدنيون بحق لا يتمتع به أحد خلال الحرب؛ حتى ولا المصريين أنفسهم(٥٦).

وفى أواخر سنة ١٩٤١ شكت السلطات البريطانية إلى الحكومة المصرية قيام إدارة الجوازات والجنسية بإلزام قوات الحلفاء الأخرى كالفرنسيين والبولنديين واليوغسلاف واليونانيين بالحصول على تأشيرات قبل الدخول إلى مصر، وقدمت تعهدات بأنها تضمن إعالتهم طوال مدة بقائهم فى مصر وبخروجهم بعد انتهاء الحرب؛ فوافقت الحكومة المصرية على إصدار "بطاقات حربية" لهم مثل الجنود البريطانيين، وبُدئ فى تطبيق هذا النظام من ١٠ ديسمبر ١٩٤١. وفى ٢٠ ديسمبر ١٩٤١ دخل الأراضى المصرية نحو خمسة عشر ألف جندى من الفرنسيين الأحرار قادمين عبر فلسطين، وسهلت لهم الحكومة المصرية عملية الدخول والانتقال إلى الجبهة الغربية بدون أية عقبات. وفى يونيو ١٩٤٢ منحت القوات الأمريكية الامتيازات نفسها بل وامتد الأمر ليشمل المدنيين الأمريكيين الملحقين بالقوات العسكرية، ثم امتد ليشمل موظفى الشركات الإنجليزية والأمريكية الذين يعملون على إمداد القوات المتحالفة بالمؤن.

ووضعت إدارة الجوازات نظاماً لتسهيل السفر والعودة للأجانب المقيمين فى البلاد الراغبين فى العمل مع السلطات البريطانية بإفريقيا الشرقية المحتلة (إريتريا والصومال الإيطالى) فمكنت بذلك السلطات العسكرية البريطانية من استخدام عدد كبير منهم. كما أصدرت جواز سفر خاص لبرقة وطرابلس لنفس الغرض السالف الذكر ، وعُمل نظام لتجديد وثائق السفر وفحص وإرسال طلبات التأشيرات إلى هذه الإدارة من السلطات المختصة فى الأراضى المحتلة للبت فيها. ولم تضن مصر على الدول المتحالفة التى فقدت أراضيها بالسماح للمهاجرين واللاجئين منها وبحارة سفنها بل وحكوماتها بدخول البلاد المصرية

والبقاء فيها واستلزم ذلك استصدار أمر عسكرى لتنظيم إقامة اللاجئين إلى هذه البلاد. وقد مر على مصر عشرات الألوف من المهاجرين واللاجئين الذين صار إخلاؤهم من دول البلقان فى إبريل سنة ١٩٤١ وبقى بعضهم فى مصر حتى تيسرت سبل نقلهم إلى جهات أخرى أكثر ملائمة من مصر. وفى الوقت نفسه – وعلى النقيض من ذلك – طلبت السلطات البريطانية من إدارة الجوازات والجنسية المصرية العمل على منع دخول عناصر غير مرغوب فيها أو جواسيس للأعداء، وكذلك منع خروج أية عناصر تحمل معلومات قد يستفيد منها الأعداء. وسمحت مصر بتجنيد الرعايا اليونانيين المقيمين فى بلادها وساعدت فى القبض على الممتنعين والعصاة والهاربين منهم ومن الجيوش المتحالفة الأخرى، وفحصت حالات كثيرة ادعى فيها المطلوبون للتجنيد الجنسية المصرية أو جنسية أخرى غير جنسيتهم(٥٧).

وخلال سنوات الحرب ضاعفت الشرطة المصرية من جهودها لحماية المعسكرات البريطانية ومخازن السلاح والذخيرة من عبث اللصوص والمخربين، ونجحت فى ضبط مئات السرقات وردت كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر والمعادن المسروقة إلى القوات البريطانية. وقد نجحت إدارة المباحث الجنائية بالقاهرة فى ضبط مسروقات وإعادتها للجيش البريطانى بلغت قيمتها ١٠٩٧٧ جنيها كما بلغت قيمة المسروقات والمهمات التى ضبطت بمعرفة مديرية الشرقية ١٣٩٣٧ جنيهاً، أما إدارة المباحث الجنائية بإسكندرية فضبطت مسروقات تقدر قيمتها بمبلغ ١١٠٢٧٦ جنيها، واستصدرت أوامر عسكرية بإبعاد ٩٠٥ شخصا من الخطرين الذين اشتهر عنهم الإجرام والاعتداء على أفراد القوات البريطانية، وكانت السفن البريطانية التى تمر فى ترعة الإسماعيلية تتعرض للسرقات؛ فقامت إدارة المباحث الجنائية بوزارة الداخلية بوضع نظام لسير السفن فى مجموعات وحراستها بمعرفتها مما أدى إلى امتناع السرقات(٥٨).

وكانت مصلحة الجمارك مسئولة عن حراسة بضائع ومهمات قوات الحلفاء

المخزنة فى الدوائر الجمركية بالموانى المختلفة وقد نجحت فى ذلك وضبط رجالها كثير من عمليات السرقة التى تعرضت لها تلك البضائع ، وتم ضبط كميات كبيرة من الأقمشة والإطارات والسيارات وقطع الغيار والأخشاب والملابس والأدخنة والسجائر والبنزين، وإعادتها إلى مندوبى السلطة البريطانية. وفى هذا السياق كانت المصلحة تمنح مكافآت للضابطين من اعتماد مخصص لديها لهذا الغرض(٥٩).

وبذل بوليس الآداب مجهوداً كبيراً فى ضبط بيوت الدعارة التى تدار بدون ترخيص وتلك التى لا تخضع بغاياها للكشف الطبى الدورى خاصة فى مناطق تجمعات قوات الحلفاء، كما أنشئت رقابة خاصة لحماية الجنود من عبث القوادين ومن ارتياد مناطق الدعارة غير المرخصة، وكذلك لمنع اندساس الجواسيس والمخربين بين البغايا والقوادين، وفرضت رقابة على البنسيونات والفنادق لمكافحة التجسس، وكانت نتيجة ذلك ضبط عدد كبير من الجواسيس والمخربين، أهمها القضية التى ضبطت فى إبريل سنة ١٩٤٠ واتهم فيها اثنان من موظفى الباخرة "النيل" بأن حملا على الباخرة كمية من القنابل كانا يعتزمان استخدامها لنسف الميناء العسكرية بالإسكندرية مبعوثين فى ذلك بواسطة السلطات الإيطالية والألمانية فى جنوة ومرسيليا. وقد أسفر التحقيق عن إدانتهما؛ فسجن أحدهما وانتحر الآخر، وكان لتحقيق هذه القضية أثر بالغ فى حماية مصالح الحرب للحلفاء فى ذاك الوقت(٦٠).

وفى المجال القضائي منحت مصر الجنود البريطانيين حصانة من أن يحاكموا على أية جرائم قد يرتكبونها فى حق المصريين، وكانت نتيجة ذلك أن عاث الجنود البريطانيين فساداً فى مدن مصر، ومن أمثلة ذلك أن مجموعة من الجنود البريطانيين السكارى اقتحموا النادى المصري بالإسماعيلية واعتدوا على رواده ودمروا أثاثه، ولم تستطع الحكومة المصرية أن تفعل شيئاً حيال ذلك(٦١)، وفى سنة ١٩٤٤ منحت الجيوش الأمريكية فى مصر الحصانة القضائية أيضاً(٦٢).

**ثالثاً - التسهيلات والمساعدات الاقتصادية:**

تبدو المساعدات العسكرية والأمنية التى قدمتها مصر للحلفاء قليلة القيمة إذا ما قورنت بالمساعدات الاقتصادية، ويمكن تصنيف تلك المساعدات إلى هذه الأنواع:

**أ- التموين:**

اعتمدت قوات الحلفاء بشكل كامل فى تموينها على موارد مصر الذاتية، وقد كانت السياسة الزراعية للاحتلال البريطانى قبل الحرب هى تحويل مصر إلى مزرعة للقطن اللازم للمصانع البريطانية، ولكن نتيجة للظروف الحربية وتوافد مئات الآلاف من الجنود ومثلهم من المهاجرين واللاجئين على مصر، ومع صعوبة النقل البحرى بعد سيطرة إيطاليا على الممرات الملاحية فى البحر المتوسط؛ ضغطت بريطانيا على مصر للتقليل من زراعة القطن والتوسع فى زراعة الحبوب والخضر؛ فأصدرت وزارة الزراعة المصرية عدة تشريعات تلزم الفلاحين بزراعة الحبوب والخضر. كما سمحت للسلطات البريطانية بتوزيع تقاوى البطاطس على الفلاحين ليزرعونها لحساب الجيش البريطانى، وقامت بفحص تلك التقاوى والتأكد من صلاحيتها وتقديم الإرشادات اللازمة لزراعتها(٦٣).

وساعدت مصلحة التعاون بوزارة الشئون الاجتماعية فى تموين القوات البريطانية بالبطاطس، ووردت لها فى سنة ١٩٤٣ فقط ٢٠١٠ أطنان بسعر مخفض هو ٩ جنيهات للطن، فى الوقت الذى كان الطن يباع فيه بمبلغ يتراوح بين ٢٣ و٣٥ جنيهاً فى السوق المحلية. كما تعهدت بتوريد ١٤١٠ أطنان فى عام ١٩٤٤. وشجعت الجمعية التعاونية الزراعية بالإسكندرية زراعة الخضر بالمناطق المجاورة لمدينة الإسكندرية - التى كانت مركز تجمع قوات الحلفاء - ومدها بالتقاوي والأسمدة اللازمة؛ حتى أمكن الحصول على كمية من الخضر تكفى استهلاك جميع أفراد القوات المتحالفة بالمدينة زيادة على استهلاك الأهالى،

بعد أن كانت هذه القوات تشكو قلة هذه الأصناف وارتفاع ثمنها. وبشكل عام قامت إدارة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية بالدعاية بقرى المراكز الاجتماعية وقرى جمعيات الإصلاح الريفى للتوسع فى زراعة الخضر والحبوب والإكثار من المنتجات الحيوانية مما كان له أثر كبير فى توفير المواد الغذائية لقوات الحلفاء(٦٤).

وسعت بريطانيا إلى تطبيق السياسة نفسها فى معظم بلاد الشرق الأوسط، وساعدتها فى ذلك وزارة الزراعة المصرية، بما لها من خبرة كبيرة فى مجال التقاوى والأسمدة والمبيدات، فأمدت السلطات البريطانية بكل ما احتاجته من تقاوى لمحاصيل الحبوب والخضروات، وقامت وزارة الزراعة أيضاً بإرسال بعثة إلى فلسطين لفحص جميع شحنات الموالح التى يتم تصديرها إلى قوات الحلفاء، وعلاج المصاب منها بمحطات التصدير بقصد سرعة تموينها بالشحنات السليمة الكافية، وتوسعت الوزارة فى إقامة منشآت التدخين بالمواني والحدود المصرية لعلاج شحنات تموين جيوش الحلفاء بالسرعة اللازمة. وانفردت وزارة الزراعة بمهمة توفير اللحوم لإدارات الجيوش المتحالفة ومستشفياتها وموظفيها المقيمين فى البلاد، سواء من محلات الجزارة مباشرة أو عن طريق متعهدين مختصين، وقدمت الأطباء البيطريين اللازمين للكشف على اللحوم فى سلخانات الجيوش المتحالفة، وخصصت أماكن بإسطبلات المواشي وسلخانة القاهرة لإيواء وذبح الحيوانات السودانية اللازمة للجيوش مع مراقبتها صحياً(٦٥).

وقد سهلت وزارة التموين المصرية مهمة تموين قوات الحلفاء بشكل كبير، فزودتها بكميات وافرة من الحبوب ومنتجاتها فتسلمت من محصول سنة ١٩٤٣ نحو ٤٥ ألف طن من الذرة الرفيعة والذرة الشامية والحبوب الأخرى، كما رُخص لها بتسليمها من محصول سنة ١٩٤٣ نحو ٢٠ ألف طن من القمح و٦٠٠٠ طن من الذرة الرفيعة و٤٠٠٠ طن من الشعير و٨٠٠ طن من ردة القمح الخشنة

لتصديرها خارج مصر. كما وافقت وزارة التموين على الترخيص للسلطات البريطانية باستلام كل الفائض من محصول الأرز سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٣، وقد بلغ ما صدر منه من فبراير ١٩٤٢ إلى آخر ديسمبر ١٩٤٣ عدد ١٠٧٦٧٩ طنا. كذلك رخصت الوزارة لهذه القوات بطحن ٥٠٠٠ طن من القمح الأجنبى بمطاحن الإسكندرية و١٠٠٠ طن من الذرة الشامية بمطاحن القاهرة . وقد قام المختصون بالوزارة بالإشراف على هذه العمليات وإنجازها على وجه السرعة(٦٦).

وفى سنة ١٩٤٣ أعارت إدارة الشركات التابعة لوزارة المالية المصرية السلطات البريطانية حوالى ٥٠٠٠٠ طن من السكر المكرر، وخلال العامين الأخيرين من الحرب أعارتها ٣١٨٧٦ طناً، وباعت لها ١٩٣٠٣ أطنان أخرى(٦٧). أما وزارة التموين فيشير تقريرها إلى أن إجمالى ما سلمته للقوات البريطانية من السكر خلال الفترة من أول نوفمبر ١٩٣٩ وحتى آخر فبراير ١٩٤٤ قد بلغ ٦٨٠٠٣ أطنان، ولم يوضح التقرير ما إذا كان ذلك على سبيل الإعارة أم بالبيع، غير أنه يوضح أن هذا القدر لم يكن ليفيض عن حاجة مصر لولا ما اتخذته الوزارة من إجراءات لتنظيم استهلاك الشعب المصري من السكر وتوفير أكبر قدر ممكن لسد حاجة الجيش البريطانى كما تم إرسال بعض هذه الكميات لأسرى الحرب الألمان والإيطاليين(٦٨).

ويحكى مونتجمرى فى مذكراته أنه عندما دخل بالجيش الثامن إلى طرابلس وفى يناير ١٩٤٣، كانت المدينة توشك على الوقوع فى مجاعة، ولذلك أمر بأن يعسكر الجيش خارج المدينة ولا يحصل رجاله على أية مواد تموينية منها، وبالرغم من أنه تجاهل ذكر أي دور لمصر فى تلك الحرب فى مذكراته التى خصصها للحديث عن عبقريته العسكرية، إلا أنه تجاهل حقيقة أن الجيوش تمشى على بطونها، وأن غالبة المواد التموينية التى كان يحتاجها فى حملته من العلمين إلى تونس كانت تأتيه من مصر(٦٩).

وقد استجابت وزارة التموين المصرية لكافة طلبات السلطات البريطانية من خيوط الغزل القطنية، وخلال الفترة من أغسطس ١٩٤١ إلى آخر يناير ١٩٤٤ سلمت وزارة التموين للسلطات البريطانية ٣٩٥٥٢٢ رزمة خيوط، كما ألزمت الوزارة شركة مصر للغزل والنسج وشركة الغزل الأهلية المصرية بإجابة كل ما تطلبه السلطات البريطانية من الأقمشة(٧٠).

**ب - الإعفاء من الرسوم والجمارك:**

قدمت مصلحة الجمارك المصرية إعفاءات من الرسوم الجمركية على البضائع والآلات والخامات التى صدرتها سلطات التحالف إلى مصر لحاجة جيوشها، وقد بلغت قيمة تلك الرسوم حوالى اثنين وستين مليوناً من الجنيهات، وهو مبلغ ضخم بمقاييس ذلك الوقت، والجدول التالى يوضح تفاصيل تلك الإعفاءات:

| جنيه | بيـــان |
|---|---|
| ١١٠٤٤٧٢ | عن واردات السلطات البريطانية عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ |
| ٢١٦٢٣٠٤ | عن واردات السلطات البريطانية عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ |
| ٥٧٦٥٧٧٨ | عن واردات السلطات البريطانية عام ١٩٤١ - ١٩٤٢ |
| ١٢٠٠١٢٨٧ | عن واردات السلطات البريطانية عام ١٩٤٢ - ١٩٤٣ |
| ١١٣٥٦ | عن واردات السلطات الأمريكية عام ١٩٤٢ - ١٩٤٣ |
| ١٨٠٤٣٩٥٥ | عن واردات السلطات البريطانية عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ |
| ٣٠٣٧١ | عن واردات السلطات الأمريكية عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ |
| ٢٢٦٥١٢٨٦ | عن واردات السلطات البريطانية من أول مايو ١٩٤٤ إلى آخر سبتمبر ١٩٤٥ |
| ١٩٨١ | عن واردات السلطات الأمريكية من أول مايو ١٩٤٤ إلى آخر سبتمبر ١٩٤٥ |
| ٦١٧٧٢٧٩٠ | جملة الإعفاءات عن الواردات(٧١) |

وفى الوقت نفسه قدمت مصلحة الجمارك إعفاءات عن رسوم صادرات من مصر لتموين جيوش الحلفاء فى منطقة الشرق الأوسط، وقد بلغت قيمتها حوالى عشرة ملايين جنيه، كما هو واضح من الجدول التالى:

| جنيه | بيـــان |
|---|---|
| ٨٩٧٢٨١٢ | إعفاء من رسوم صادرات عن الأرز برسم السلطات البريطانية. |
| ١٢١٥٤٨٧ | إعفاء من رسوم صادرات عن السكر برسم السلطات البريطانية |
| ١٠١٨٨٢٩٩ | جملة الإعفاءات عن الصادرات(٧٢) |

وفضلاً عن ذلك فإن مصلحة الجمارك كانت ترد إلى السلطات البريطانية جميع الرسوم والعوائد عن الأصناف الأجنبية التى تضطر تلك السلطات لشرائها من التجار محلياً، بل ومن الطريف أنها كانت تدفع للسلطات البريطانية رسوماً مستردة Drawback على السجائر التى تصنع محلياً وتستهلكها القوات داخل القطر المصرى(٧٣).

كما قدمت مصلحة الأموال المقررة إعفاءات كبيرة لقوات التحالف عن رسوم المبانى المدنية التى أقامتها السلطات البريطانية بالقاهرة ومنطقة القنال ومحافظة السويس ومديريتى الجيزة والمنوفية بلغت قيمتها ٢١٤١٤ جنيهاً، بالإضافة إلى إعفائها من ضريبة ملاهى قدرها ٤١١٩٦ جنيهاً عن المنشآت الترفيهية التى أقامتها والنشاطات الفنية التى نظمتها. كما قامت مصلحة الأملاك بحصر كامل لممتلكات السكان من رعايا إيطاليا وألمانيا وتقديم كشوف شاملة بها إلى بريطانيا ، بدون أن تدفع بريطانيا الرسوم المقررة على مثل تلك الأعمال(٧٤).

**ج - تقديم الأيدى العاملة:**

شجعت مصر مئات آلاف من العمال المدنيين على العمل فى ورش ومصانع

ومعسكرات قوات الحلفاء. ولأن مصر كانت بلداً مفتوحاً لسائر الجنسيات؛ فقد خشيت القوات البريطانية من أن يندس بعض المخربين بين صفوف العمال؛ ولذلك عهدت إلى الشرطة المصرية بمهمة الكشف عن سوابق العمال قبل التحاقهم بالعمل فى المعسكرات، وقد بذلت إدارة تحقيق الشخصية مجهوداً كبيراً فى الكشف عن سوابق وتحرير شهادات شخصية للعمال والمستخدمين الراغبين فى العمل مع القوات البريطانية والمتحالفة، وقد بلغ عدد هؤلاء فى السنوات الأربع الأولى من الحرب ٨٧٨٣٤٩، وتلقت خطاب شكر من قيادة الجيش البريطانى لقيام الإدارة بهذه الخدمات. وكذلك ساعدت إدارة المباحث الجنائية بإسكندرية السلطات العسكرية فى الكشف عن سوابق العمال فى قطاع الإسكندرية قبل استلامهم العمل بوحدات الجيش المختلفة وبلغ عددهم ثلاثين ألف عامل(٧٥).

وقد تكفلت مصلحة العمل التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية بمهمة تقديم العمال الفنيين للعمل فى ورش ومصانع الجيش البريطانى فى مصر، فقدمت ٨٢٥٨ فنياً لأعمال البرادة والخراطة والنجارة والكهرباء، كما قدمت ١٥١٨ شاباً من الشبان الحاصلين على مؤهلات دراسية وذلك للقيام بالأعمال الكتابية والإدارية والترجمة بالمناطق الموجودة بها هذه القوات. وعاونت مصلحة العمل السلطات البريطانية فى فض بعض المنازعات العمَّالية التى وقعت فى المؤسسات التى يديرها الجيش البريطانى والتى كادت أن تؤدى إلى وقوع مظاهرات وإضرابات عن العمل، وكان تدخل المصلحة فى جميع هذه الحالات بناء على طلب السلطات الحربية البريطانية نفسها. وفى هذا المجال صدر الأمر العسكرى رقم ٧٥ فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٠ القاضى بتحريم الإغلاق والإضراب، وهو ما ضمن استمرار سير العمل فى المعسكرات والورش والمصانع البريطانية فى مصر(٧٦).

وقد قدمت مصر كل ما أتيح لها من أيدٍ عاملة، حتى المسجونين تم تسخيرهم فى أشغال السلطات البريطانية، فأخرج سجن الإسكندرية ٤٢٠٠

مسجوناً للعمل فى أشغال مختلفة لحساب السلطات العسكرية البريطانية بأجر مخفض مقداره ٣,٥ قرش فى اليوم ، كما أخرج ٤٠٤ سجينا للعمل بدون أجر(٧٧). وإذا كانت مصر قد نظمت اقتصادها والقوى العاملة بها بحيث توفر أيدى عاملة للخدمة فى المعسكرات والورش البريطانية؛ فإنها قد واجهت أزمة بطالة كبيرة عندما انتهت الحرب وتم تسريح نحو مليون عامل من تلك المعسكرات والورش(٧٨).

وعلى الجانب الآخر قامت بريطانيا باستخدام كل من لم تستطع الحصول عليه من العمال عن طريق تشغيلهم فى مصانعهم وورشهم الأصلية لحسابها ، فقامت مدرسة الزقازيق الصناعية بصناعة بعض المشغولات للسلطات البريطانية حيث وردت السلطات البريطانية الخامات أما تكلفة المشغولات فهو ١٤٠٠ جنيه(٧٩).

**د - خدمات النقل والموصلات:**

عملت إدارتا مرور القاهرة والإسكندرية على تسهيل تنقلات القوات البريطانية والمتحالفة وتحركات قوافل سياراتها، وكذلك ساعدتا فى الاستيلاء على سيارات النقل المدنية وتقديمها للجيش البريطانى، وتوفير العدد اللازم من السائقين المصريين لتلك السيارات. أما إدارة المرور بالإسكندرية فقامت إلى جانب ما سبق بالمساعدة فى نقل صناديق كبيرة تحتوى على مدافع وقطع غيار طائرات، كما ساعدت السلطات العسكرية فى إخلاء قرى الدخيلة والعجمى والبيطاش من سكانها فى ٢٤ ساعة لاتخاذها خط دفاع جديد عندما كاد الجيش البريطانى أن ينهار تحت وطء ضربات رومل(٨٠).

وقد قامت مصلحة الطرق والكبارى المصرية بمجهود ضخم تكلل بإنشاء عشرات الطرق التى سهلت حركة القوات البريطانية على الجبهات المختلفة ، فمن أجل تسهيل الحملة البريطانية على سوريا ولبنان والعراق لتخليصها من أيدى قوات فيشى والقوات النازية قامت مصلحة الطرق والكبارى المصرية

برصف طريق الإسماعيلية – العوجة عند حدود فلسطين بطول٢٢٧ . ومن أجل نقل القوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس إلى الجبهة الغربية؛ رصفت مصلحة الطرق طريق الإسماعيلية – الإسكندرية بطول ٢٤٨ كم، ثم أكملته بطريق الإسكندرية- مرسى مطروح بطول ٢٩٢ كم، ثم طريق مرسى مطروح – سيدى برانى بطول ١٣٤ كم ، كما قامت بأعمال ترميم فى طريق مرسى مطروح – سيوة بلغ طولها ١٨ كم. وبعد أن أصبحت الملاحة فى البحر المتوسط خطرة بعد دخول إيطاليا الحرب ؛ ظهرت أهمية البحر الأحمر والموانى المطلة عليه ، ولذلك قامت المصلحة برصف طريق صحراوي يربط ميناء السويس بالقاهرة بطول ١١٨كم ، ثم أمدته إلى الإسكندرية بإنشاء ورصف طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوى بطول ١٩٠كم. كما قامت بربط ميناء سفاجة على البحر الأحمر بوادى النيل عند قنا بطريق طوله ١٦١كم، ثم إنشاء طريق ترابى من قوص إلى أسوان بطول ٢٦٢كم، وقامت أيضاً برصف طريق موازي لقناة السويس من السويس إلى بورسعيد بطول ١٧٠ كم[٨١].

وأمدت وزارة التموين السلطات البريطانية بكل ما احتاجته من إطارات السيارات وقد بلغ عددها ١٦٣٩ إطاراً خارجيا و٢١٧٨ إطارا داخليا من مقاسات مختلفة[٨٢].

ولعله من المهم أن نذكر أن حركات الدبابات واللوريات فى شوارع القاهرة والإسكندرية ومدن مصر الكبرى قد دمرت الشوارع الأسفلتية وجعلتها فى حالة يرثى لها. وقد قدر وزير الأشغال حجم الكارثة التى تعرضت لها شوارع القاهرة خلال سنوات الحرب الخمس بقوله: "إن القاهرة وضواحيها قد احتملت شوارعها طوال خمس سنوات أعباء ثقيلة مجهدة بسبب مرور سيارات السلطات ولورياتها ودباباتها الثقيلة وغيرها من معدات الحرب ووسائل النقل مما كانت ولا تزال تزخر به مدينة القاهرة وضواحيها طوال أيام الحرب بلا انقطاع ليلاً ونهاراً. إن هذه الأثقال المتحركة الكثيرة الملحة على شوارع القاهرة وضواحيها لم تكن فى الحسبان عند رصف تلك الشوارع، فهى طارئة زائدة؛ لذلك كان

تأثيرها بالغاً فى قوة احتمال الرصف وتماسكه، وأصبح من الواجب بعد أن تضع الحرب أوزارها إعادة رصف الشوارع جملة واحدة، إذ لا يكفى مطلقاً إصلاح جزئى أو تغيير موضعي، وهذا شىء لا تقل تكاليفه عن مليونين من الجنيهات"[٨٣]. هذا بالإضافة إلى مدن أخرى تأثرت بالمرور الحربي حيث قدر وزير الأشغال تكلفة إصلاح شوارع مدن: بورسعيد والسويس ودمنهور وبنها والزقازيق بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه[٨٤].

وفى مجال الاتصالات طلبت مفوضية الولايات المتحدة الترخيص للبعثة العسكرية بشمال أفريقيا بإنشاء محطة لاسلكية ، وإنشاء خدمة محلية للتلغراف والتليفون بمعسكرها بمصر الجديدة، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك فى ٣٠ يونيو ١٩٤٣[٨٥].

**هـ- تسهيلات الشحن والتفريغ:**

فى الموانى البحرية، قدمت مصلحة الجمارك تسهيلات كثيرة للسلطات العسكرية البريطانية؛ تمثلت فى تسليم نسبة كبيرة من مخازنها للسلطات البريطانية لاستعمالها فى تخزين مهماتها وأغراضها الحربية داخل الدوائر الجمركية فى الإسكندرية وبورسعيد والسويس بدون مقابل، كما سلمتها كثير من المنشآت داخل الدوائر الجمركية لاستعمالها كمكاتب لإداراتها المختلفة. وأعطت للسلطات المتحالفة تسهيلات خاصة لاستخدام جميع الأرصفة فى الموانى فى تفريغ وشحن بضائعها ومهماتها، بل إن بعض الأرصفة خصصت لتلك السلطات وجُعلت مناطق حربية قَصُر استعمالها على أغراض تلك السلطات. وقامت المصلحة بإنشاء نقاط جمركية جديدة لتفريغ البضائع الحربية وكذلك التجارية التى تصل مع المهمات الحربية فى سفينة واحدة، وذلك فى "أبى سلطان" و "فنارا" و "الشط" و "مراكب" و "كيلو٤٣"، وجميعها على قنال السويس – وسفاجا على البحر الأحمر، وكذلك فى منطقة الصحراء فى السويس التى خصصت لتفريغ واستلام البضائع التجارية لكى تكون الأرصفة فى

ميناء السويس خالية دوما لتسهيل تفريغ المهمات الحربية بدون تأخير. كما توسطت المصلحة بين شركات الملاحة وشركة القنال والسلطات الحربية لتمكين السلطات المذكورة من استعمال ما يمكن إخلاؤه من مخازن تلك الشركات فى ميناء بورسعيد لأغراض السلطة وتمكنت المصلحة بذلك من التوفيق بين مطالب تلك السلطات وحاجات الشركات وقد أعربت تلك السلطات عن ارتياحها للاحتياطات والتسهيلات التى اتخذت من ناحية الجمرك فى ميناء بورسعيد للأغراض المذكورة. كما أعطت مصلحة الجمارك كافة التسهيلات فى الشحن والتفريغ للنقابة التجارية للمملكة المتحدة، ولجنة مالطة، وإدارة كانتينات الجيش لسرعة تنفيذ حركة العمل فيها؛ لأنها مختصة بالنيابة عن السلطات البريطانية بتموين القوات المحاربة.

وفى المطارات، منحت السلطات البريطانية كافة التسهيلات اللازمة لشحن وتفريغ طائراتها الحربية والمدنية فى كافة المطارات ، هذا إلى جانب قصر استخدام مطاري الدخيلة بالإسكندرية وهليوبوليس بالقاهرة على الأغراض الحربية للقوات البريطانية ، ومنحت القوات الأمريكية التسهيلات نفسها التى منحت للقوات البريطانية. وقد بلغت مساحة الأرصفة والمخازن التى خصصت للقوات البريطانية طوال فترة الحرب١٥٦٩٥٥٦ متراً مربعاً[٨٦].

**و- تقديم الأراضى والعقارات بدون ثمن أو إيجار أو بإيجار مخفض:**

سلمت مصلحة الأملاك الأميرية للقوات البريطانية كل ما احتاجت إليه من أراض سواء فى داخل المدن أو أراض زراعية أو صحراوية، وقد بلغ مجموع الأراضى التى تسلمتها السلطات البريطانية خلال فترة الحرب ٧٨٩٠١٢ فداناً من الأراضى الصحراوية و٥٩٧ فداناً من الأراضى الزراعية، ١٧٠٦٧٤٣٥ متراً مربعاً داخل المدن بدون مقابل. كما سلمت لها كذلك قشلاقات الحرس الملكي برأس التين وبعض الشون والمبانى بدون مقابل، شغلت السلطات البريطانية المبنى الجديد لدار المحفوظات العمومية بالقلعة بدون مقابل، وأجرت للسلطات

البريطانية مبنى كلية التجارة بالقاهرة ، وملجأ العجزة ، وأحد عشر منزلاً ، وشونتين بإيجار حُددت قيمته فقط على أساس التكاليف التى تكبدتها الحكومة فى تدبير أمكنة أخرى لأغراضها بدلاً من الأمكنة المشار إليها(٨٧).

**ز- تقديم مواد البناء والطاقة:**

أمدت وزارة التموين السلطات البريطانية بكل حاجتها من الأسمنت حتى بلغ ما كان يسلم إليها شهريا حوالى سبعين فى المائة من إجمالى إنتاج مصر من الأسمنت(٨٨). كما سلمت مصلحة المناجم والمحاجر للمقاولين والمهندسين التابعين للقوات البريطانية ٣,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب من أحجار ورمال وزلط بدون مقابل كانت تستحق عليها مبلغاً قدره ٣١,٠٠٠ جنيه، كما سلمت للسلطات البريطانية أحجار رصف لزوم الطرق والمطارات من محاجر أبو زعبل، وسلمت لها أيضاً محاجر الحجر السمانى على البحر الأحمر لرقابة المراكب والمطارات بدون مقابل. سلمت لبعض الشركات مناطق للبحث عن معادن لها قيمة حربية كالتنجستين والمولدين والزنك والرصاص. وساعدت المصلحة الشركات الأمريكية فى الحصول على تراخيص البحث عن البترول، وهو ما سهل تموين القوات الحليفة بنسبة كبيرة من البنزين والأسفلت والمازوت دون دفع رسوم تقدر بمائة ألف جنيه. وكذلك أخذ الجيش البريطانى ما يلزمه محلياً من المازوت مما اضطر مصر إلى استيراد مازوت أجنبى بسعر أعلى من المازوت المصرى بمقدار ٢,٢٥٠ جنيه للطن وذلك عن ٢٠٠٠٠ طن شهريا(٨٩).

**رابعاً - التسهيلات والمساعدات العلمية والهندسية:**

لاشك أن وضع عنوان عن المساعدات العلمية يثير حفيظة البعض، فمصر فى نظرهم كانت دولة متخلفة، ولكن علينا أن نعيد السؤال مرة ثانية لزيادة تأكيد العنوان: هل كان من الممكن أن تحقق قوات الحلفاء النصر بدون المساعدات العلمية التى قدمتها لها، إن الإجابة على هذا السؤال تستدعى استعراض الخدمات التى قدمتها مصر فى هذا المجال.

وتأتى الخدمات التى قدمتها مصلحة المساحة المصرية لجيوش الحلفاء على رأس القائمة فقد كانت المناطق التى دارت فيها المعارك مناطق غير مأهولة وغير مدروسة، لا تُعرف طبيعتها الجيولوجية ولا الطبوغرافية ولا موارد المياه فيها؛ فقامت مصلحة المساحة بعدة أعمال هامة لزيادة موارد المياه فى الصحراء الغربية من حفر آبار وقياس درجات ملوحة المياه ومناسيبها وتخطيط مجارٍ جديدة لها؛ مما سمح بإرسال جنود لتلك المناطق. كما أجرت مصلحة المساحة الكثير من الأبحاث عن جيولوجية وطبوغرافية الأراضى والظواهر الجوية فى تلك المنطقة، وقدمتها للسلطات البريطانية. كما حشدت المصلحة جميع الفرق التى لديها لمسح كل المنطقة الواقعة بين العلمين شرقاً والحدود الليبية غرباً وواحة سيوة جنوباً، وعملت نقط مثلثات متقاربة لعمل عملية مساحة دقيقة. وأعطت للسلطات بيانات مساحية خاصة بشبه جزيرة سينا بأكملها وسواحل البحر الأحمر وكذلك منطقة القنال. وعملت الميزانيات اللازمة لعدة مواقع شغلها الجيش.

كما قام قسم المساحة الطبوغرافية بمراجعة ٨١ خريطة مقاس ١/٢٥٠٠٠. وقام بمساحة حديثة لإحدى عشرة خريطة عن المنطقة الواقعة بين غرب الدلتا ووادى النطرون. وكذلك قام قسم المساحة التفصيلية والتسجيل بتحديد ورفع وإعداد خرائط عن جميع المواقع على طول خط الدفاع فى جميع أنحاء القطر وللمطارات وأنابيب البترول، وقام بإجراءات نزع ملكية وتقدير تعويضات عن الأراضى التى لزمت للجيش البريطانى.

أما قسم الرسم والطباعة فقام بعمل ٢,٧٣٩,٦٧٨ خريطة لجميع أسلحة الجيش و٢١,٠٠٠ مطبوع عليها بيانات خاصة، و١٥٧,٩٠٩ خريطة حفظت كاحتياطى للطلبات المستعجلة. و٤,٣٣٣ طبعات سوداء من بعض الخرائط. وقام بطبع ٢٣٨,٥٥٦ خريطة بحرية و١٥٢,٨٢٠ بلوك للخرائط البحرية و١٠٨٦٩٥ دياجراماً ورسماً، و١٥٠٤ تقاويم للأسطول. وقام بطبع ٥٣٠ كتاباً كل منها ١٥٣ صفحة بأسماء مواقع ببرقة، و٥٠٠ كتاب من ٣٧٢ صفحة بأسماء

مواقع فى سوريا و٧٥٤ كتاباً من ٤٣٠ صفحة بأسماء مواقع فى تركيا و٧٦٤ كتاباً كل منها ١٢٩ صفحة بأسماء مواقع بجزر الدوديكانيز. وقام بطبع ١٧٠٠ رسم لمصلحة الطيران البريطانى و١٤,٠٢٠ بوصلة شمسية لسلاح المهمات بالجيش. و١٥٢٤ طلباً أسود وأزرق و٨٦٥٢ بطاقة واستمارة للأسطول البريطانى.

وقام قسم الرسم والطباعة أيضاً بطبع ٦٦,٩٦٠ ورقة بنكنوت من فئة ١٠٠ جنيه مصرى للبنك الأهلى استغلتها القوات البريطانية فى شراء ما احتاجت إليه من بضائع دون أن تدفع شيئاً، وهو ما أدى إلى ما عرف بأزمة السندات، وقام أيضاً بطبع ٩,٠٥٩,٠٠٠ طابع بريد لحكومة العراق، و٥,٠٨٧,٠٠٠ طابع لجمهورية سوريا و١,٧٠٦,٥٠٠ طابع بريد لشرق الأردن و١,٥٠٩,٩٧٥ طابع إجراءات قنصلية للحكومة اليونانية اللاجئة إلى مصر و١٧,٤٢٥,٩١٦ ورقة من ورق العملة السورية[٩٠].

وكانت إنجازات مصلحة المساحة المصرية محل تقدير السلطات البريطانية لدرجة أن السفير البريطانى عبر عن شكره وتقديره للدور الذى قامت به فى أكثر من مناسبة[٩١]، فأرسل إلى رئيس الوزراء يقول "إن القائد العام لقيادة قوات شرق المتوسط قد لفت انتباهى إلى الأهمية العظمى للمساعدات التى قدمت للسلطات البريطانية ومن ثم للحلفاء بواسطة مصلحة المساحة المصرية، خاصة قسم الرسم والطباعة، حيث قام بإعادة إنتاج وطباعة خرائط الأدميرالية البريطانية، بالإضافة إلى إنتاج خرائط جديدة، كما أن ٩٠٪ من الخرائط التى أصدرتها قيادة شرق المتوسط قد جاءت من هذا المصدر، لقد تم إحصاء ستة آلاف خريطة تم إنتاجها فى هذا القسم خلال شهر واحد فقط... وقد لاحظ – القائد العام – أن تأثير هذا العمل على العمليات الحربية فى البحر المتوسط لا يحتاج إلى تأكيد ، وقد طلب منى أن أعبر للحكومة المصرية ولقسم المساحة – رسمياً – عن تقديره وشكره"[٩٢]:

وقامت مصلحة الكيمياء المصرية بإجراء تحليلات وبحوث كيماوية لمصلحة سلطات التحالف بلغ عددها ٤٣٨٢ بحثاً وتحليلاً[٩٣].

أما المساعدات العلمية التى قدمتها وزارة الزراعة المصرية فهى أكثر من أن تحصى، ونذكر منها، على سبيل المثال فقط، انفراد معامل وزارة الزراعة باختبار غزل القطن اللازم لأقمشة الطيران بالمصانع المحلية، والمساعدة فى عمل قماش خاص للتصفية لإدارة الطيران، إجابة لطلب السفارة البريطانية ووزارة الاقتصاد الحربى بشأن التصريح لخبير الغزل بالوزارة أن يقوم وقت فراغه يومياً باختبارات مختلفة على الأقمشة، وكذلك الإدلاء برأيه فى التعديلات المطلوبة على أجهزة العدسات وغيرها، وقامت وزارة الزراعة بالمساعدة فى تنظيم وتسهيل مأمورية مندوبى مشتريات كتان الحكومة البريطانية فى مصر باستلام شعر الكتان والتعرف على مصانعه. والأهم من ذلك الاشتراك فى فحص تركيب ملابس أسرى الأعداء كإحدى وسائل الاستدلال على الحالة الاقتصادية لبلاد أولئك الأعداء. إلى جانب ذلك قامت معامل وزارة الزراعة المصرية بصناعة ورق الوثائق التى يحملها الطيارون معهم بحيث يمكن إعدامها كيماوياً بسرعة وقت الخطر. وتحضير ورق حساس للتصوير الشمسى للوقائع، وكذا صناعة ورق مقوى بالقماش للرسائل السرية. وبناء على طلب القيادة العامة للشرق الأوسط قامت الوزارة بعمل أبحاث وتجارب لمقارنة الليف بالسيسل لتقدير الصلاحية لعمل الأطواق الواقية للقنابل، وكانت نتيجتها فى غاية الأهمية حيث أدت إلى استخدام السلطات العسكرية الليف المتوفر فى مصر بدلاً عن السيسل نتيجة لهذه التجارب.

وعندما تبنت السلطات البريطانية مشروعاً حيوياً لتموين الشرق الأوسط يقوم على أساس التوسع فى زراعة المحاصيل الغذائية فى تلك المنطقة؛ ساهمت وزارة الزراعة فى تنفيذ ذلك المشروع من زوايا عديدة منها إعارة موظف أخصائى فى التربة للسلطات البريطانية لفحص أراضى مناطق مختلفة بإيران لتنظيم مشروع التوسع الزراعى بها، ومنها إجراء تحليلات عديدة لعينات الأسمدة التى أرسلتها السلطات البريطانية، ومنها إمداد السلطات البريطانية بتقاوى بعض الحاصلات التى طلبتها بلاد الشرق الأوسط، ومنها أيضاً إرسال

بعثة إلى فلسطين لفحص جميع رسائل الموالح الواردة برسم قوات الحلفاء وعلاج المصاب منها بمحطات التصدير بقصد سرعة تموينها بالرسائل السليمة الكافية، وكذلك التوسع فى إقامة منشآت التدخين بالموانى والحدود المصرية لعلاج رسائل تموين الجيوش بالسرعة الواجبة. ومن أهم الأدوار التى قامت بها وزارة الزراعة الاشتراك فى مكافحة الجراد بالشرق الأوسط، حيث أوفدت عدة بعثات خارج مصر للمقاومة وإمداد بعض البلاد بالمواد اللازمة للمكافحة.

ولخبرتها فى الأجواء المصرية قدمت وزارة الزراعة الإرشادات اللازمة لعلاج الحبوب والمواد الغذائية الأخرى بمخازن تموين السلطات بالمناطق المختلفة، وكذلك طرق حفظ الفواكه المختلفة المجففة والمحافظة على اللحوم مما يفسدها، كما ساهمت فى حل مشاكل مختلفة من الناحية الحشرية كتخزين القمح فى السودان، ومقاومة حشرة فراشة درنات البطاطس فى إريتريا، وحشرة النمل الأبيض التى انتشرت فى المنشآت الخشبية بالقصاصين والتل الكبير، وقامت بعدة أبحاث لاستخراج مبيدات حشرية من النباتات والحشائش التى جمعها علماء الحشرات المعينون بقوات الحلفاء من العراق وإيران، وتقدير قيمة المواد الفعالة ضد الحشرات فيها.

وقدمت للسلطات البريطانية كل ما طلبته من مستحضرات المعامل البيطرية، وفحصت جميع العينات التى وردت لمختلف أمراض الحيوان والدواجن ، وفحصت وعالجت الحيوانات المريضة. هذا وقد عملت الوزارة على إمداد كثير من رجال القوات المتحالفة من ذوى الثقافات الزراعية المعلومات الفنية، وأفسحت لهم المجال لزيارة معاملها ومنشآتها بالقاهرة والأقاليم.

وبتكليف من السلطات البريطانية قامت وزارة الزراعة بتحليل عينات من الأراضى بالشرق الأوسط لتعرف صلاحيتها لعمل المطارات[٩٤].

أما مصلحة الطبيعيات المصرية (المتيورولوجيا) فقد قامت بتصنيع الكثير من الآلات والأدوات التى كانت القوات البريطانية فى مسيس الحاجة إليها[٩٥].

**خامساً - التسهيلات والمساعدات الطبية:**

قدمت مصر لقوات الحلفاء مساعدات طبية على قدر كبير من الأهمية ، وشارك فيها كلاً من سلاح القسم الطبى بالجيش المصرى ووزارة الصحة المصرية. فأما القسم الطبى فقد اشترك اشتراكاً فعلياً فى إسعاف ونقل وإخلاء الجرحى من سيدى براني عند الهجوم عليها، وكذا فى منطقة جغبوب، كما قدم قطارى المستشفى الخاصين به للمساعدة فى العمليات الطبية(٩٦).

أما وزارة الصحة العمومية المصرية فقد كشف التقرير الذى قدمته عن ضخامة وخطورة المساعدات والتسهيلات التى قدمتها مصر للحلفاء فى المجال الطبى ويمكننا حصرها فى النقاط التالية:

● قام قسم المستشفيات بوزارة الصحة العمومية بوضع نظام لتيسير علاج أسرى الحرب وأفراد القوات العسكرية فى المستشفيات المصرية، وبُدئ بتنفيذ هذا النظام فى ديسمبر سنة ١٩٤٠، واستفاد منه الكثير من المرضى والمصابين، كما قام بعلاج المعتقلين السياسيين من المصريين والأجانب الذين اقتضت الظروف الحربية وضعهم تحت الحراسة فى المعتقلات.

● كما أخذ قسم الأوبئة على عاتقه مهمة الإشراف الصحي والطبي على فرق العمال المصريين الملحقين بخدمة القوات البريطانية والأمريكية فى جميع أنحاء القطر المصري، وذلك بقصد وقايتهم من الأمراض المعدية ووقاية من يخالطهم من أفراد القوات المحاربة، وجدير بالذكر أن هذه المهمة كانت ملقاة على عاتق القسم الطبى البريطانى فى الحرب العظمى الأولى. وقد أنشأ قسم الأوبئة لهذا الغرض وحدات صحية متفرقة أنيط بها تنفيذ الخطط التى وضعتها اللجنة المشتركة للكشف على العمال الذين يعملون فى كل من العباسية والمعادى والقناطر الخيرية والتل الكبير والقصاصين والخطاطبة وفى منطقة القنال والصحراء الشرقية والصحراء الغربية. كما أنشأ محطات تطهير مزودة بالمباخر والموظفين اللازمين للقيام بعمليات إبادة القمل دورياً فى المراكز التى

بلغ فيها عدد العمال كثرة تبرر القيام بهذه العملية. وأشرف القسم على علاج العمال الذين أصيبوا بالحميات، كما تبادل المعلومات الوبائية مع السلطات البريطانية بقصد الحيلولة دون امتداد الأوبئة من داخل البلاد إلى المعسكرات. وقام بمجهود كبير فى سبيل تطهير عربات السكك الحديدية والترام والأتوبيس لضمان سلامة الجنود.

● وقام تفتيش صحة القاهرة بالإشراف على الحالة الصحية والغذائية للمهاجرين الوافدين من حوض البحر الأبيض المتوسط الذين أُسكنوا فى القاهرة، كما أشرف على المطاعم والفنادق والمحلات العامة التى اعتاد الجنود ارتيادها فى عاصمة القطر. وأنشأ محطات تطهير وتبخير فى المناطق التى ازدحمت بالعمال المشتغلين مع السلطات الحليفة سواء كان ذلك خارج المعسكرات أو داخلها وأجرى عمليات إبادة للقمل بمعدل ٦٠٠٠ عامل شهرياً. هذا فضلاً عن عمليات تطعيم العمال ضد التيفوس والجدرى.

كما قام مستشفى حميات العباسية بعلاج الكثير من أفراد القوات المحاربة. وألقى مدير هذا المستشفى عدة محاضرات على الكثير من أعضاء القسم الطبي الأمريكي عن بعض الأمراض المعدية فى مصر، ووضع تحت تصرفهم معملاً مجهزاً بكامل المعدات داخل المستشفى لإجراء أبحاث عن مرض التيفوس وعلاجه.

أما قسم الملاريا فقد قام بمجهود عظيم فى مكافحة بعوضة الجامبيا التى تسربت من السودان أو أواسط أفريقيا إلى بلاد النوبة وبعض المديريات فى مصر العليا، وذلك بواسطة الطائرات الحربية التى كانت تأتى إلى مصر عبر أواسط أفريقيا عندما كان البحر المتوسط مقفلاً بسبب الحرب وسيطرة المحور على معظم ساحل شمال أفريقيا فى سنة ١٩٤١ وأوائل سنة ١٩٤٢، كما قام بمجهود كبير فى مقاومة الملاريا فى محيط المعسكرات والمطارات الحربية حسب الخطة التى رسمتها اللجنة المشتركة. وقد ترتب على هذين المجهودين ضمان سلامة أفراد القوات الحليفة والعمال المصريين المشتغلين

معهم من الإصابة ببعوض الجامبيا والملاريا بدرجة حازت منتهى الرضا من جانب السلطات البريطانية والأمريكية. وأمد قسم الملاريا بوزارة الصحة العمومية القسم الطبى البريطانى بالكثير من ملاحظى الملاريا المدربين الذين ندبوا للعمل داخل المناطق الحربية. وقد اعترفت السلطات البريطانية بعظم هذا الدور المصرى.

● وافقت مصلحة الصحة القروية على تسليم السلطتين البريطانية والأمريكية الأراضى الأميرية التى وقع الاختيار عليها لتكون جبانات لدفن قتلى الحرب من الجنود، كما وافقت على الطلبات الخاصة بإبطال الدفن فى الجبانات القريبة من مواقع المطارات والمعسكرات.

● قام قسم الصيدليات قام بتنفيذ جميع الطلبات التى تقدمت بها السلطات البريطانية لتموين الشرق الأوسط بالمواد المخدرة وبالعقاقير الطبية التى أرادت شركة U.K.C.C. الحصول عليها من السوق رغم حاجة الاستهلاك المحلى إلى الكثير منها، كما قام بالاستيلاء على كميات كبيرة من أمبول الطرطير المقيئ وأكسيد الزنك لحساب الجيش البريطانى. ووافق القسم على استبدال أكثر من ٥٠٠٠ أمبول أنسولين ينتهى مفعولها فى سنة ١٩٤٣ بأخرى حديثة الصنع من الموجود بمخازن الوزارة وذلك تفادياً من أن تتحمل شركة U.K.C.C. خسارة مادية.

● قامت مصلحة المعامل بوزارة الصحة بتحضير وصرف المادة الجدرية اللازمة لحقن جيوش الصحراء وقبرص والشام، وحللت الكثير من الأدوية والمواد الغذائية والمياه والبول التى أرسلت من القسم الطبى البريطانى، واشتركت مع القسم الطبي البريطاني فى الأبحاث الخاصة بمكافحة التيفوس، وأعارته الكثير من الكتب والمجلات العلمية.

ولم تألل مصلحة الحجر الصحى جهداً فى القيام بواجبها كاملاً نحو مساعدة القوات الحليفة رغم حرج الظروف الحربية التى كانت حافلة

بالمفاجآت والتى كانت تستلزم قيام ووصول قوافل بحرية كبيرة دون سابق إخطار. ولم يقف مجهود المصلحة عند الأعمال البحرية، بل تعداه إلى تمكين القوات البريطانية من الاستيلاء - على سبيل الإعارة بدون مقابل طوال مدة الحرب - على محجر الشط ومحجر عيون موسى وجزء من مباخر ومبانى بور توفيق، وعلى محجر القبارى وجميع مباخر المفروزة بالإسكندرية، وعلى محجر العريش بكامل معداته وأثاثه ليكون مستشفى للناقهين[٩٧].

وعندما طلبت السلطات العسكرية البريطانية "استخدام الباخرة فوزية" كباخرة مستشفى للعمليات الحربية أثناء حملتها على ليبيا؛ سمحت بذلك الحكومة المصرية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠[٩٨].

**سادساً - التسهيلات والمساعدات الاجتماعية:**

ولا تقل المساعدات والتسهيلات التى قدمتها مصر فى المجال الاجتماعي أهمية عن المجالات الأخرى: فقد تغاضت الإدارة المصرية عن إلزام السلطات البريطانية بضرورة مراعاة قواعد الأمن والسلامة فى المصانع والورش والمحلات الخطرة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة وسط الأحياء السكنية، كما أعفت مصلحة العمل المصرية أصحاب الأعمال والمقاولين الذين يؤدون أعمالاً تتصل بوزارة النقل الحربى البريطانية من الشروط الخاصة بتنفيذ قانون التأمين الإجبارى ضد حوادث العمل، مضحية بذلك بمصالح العمال المصريين فى سبيل مصالح الحلفاء وكسبهم للحرب. وفى محاولة منها لتشجيع العمال المصريين على بذل أقصى الجهد فى مساعدة قضية الحلفاء قامت مصلحة العمل بالتبرع بمبلغ خمسمائة جنيه تستخدم فى الترفيه عن العمال الملحقين بالعمل بمعسكرات القوات البريطانية.

وقد ساهمت إدارة الخدمة الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية فى الترفيه عن قوات الحلفاء عن طريق تنظيم مباريات فى كرة القدم وغيرها من الألعاب بين أفراد القوات المتحالفة وفرق النوادى الأهلية المصرية، كما سمحت لقوات

الحلفاء باستعمال الملاعب والميادين وحمامات السباحة المصرية لتنظيم المباريات وإقامة الحفلات عليها. بل وصل الأمر إلى حد إنشاء نوادٍ وتخصيصها للقوات المتحالفة، فأنشئ ببندر الأقصر ناد للترفيه عن القوات البريطانية ورد عنه خطاب شكر من السيدة عقيلة سعادة السفير البريطانى تبدى ارتياحها لإنشاء النادى. وصرحت وزارة الشئون الاجتماعية لكثير من الجمعيات والهيئات الاجتماعية والطبية التابعة للدول المتحالفة بجمع التبرعات من الجمهور أو من الهيئات المحلية، هذا فضلاً عما صرحت به لهذه الهيئات من إقامة حفلات ساهرة للقوات البريطانية والمتحالفة خُصص إيرادها للترفيه عن المحاربين[٩٩].

وضعت وزارة المعارف مسرح دار الأوبرا تحت تصرف القوات البريطانية حيث قدمت فيه فرق الهواة والمحترفين برنامج للترفيه عن الجنود أو لإعانة صناديق الحرب. وفى سنة ١٩٤٣ أنشأت الوزارة حمام سباحة بحلوان بمعسكر الكشافة ورخصت للجنود النيوزلنديين باستعماله ثلاثة أيام فى الأسبوع بدون أجر. كما صرفت الوزارة كراسات وأحبار بمبلغ ١٠٦ جنيه للقسم السياسى بالقيادة العامة للشرق الأوسط ببنى غازى، و٤٦ جنيه مصاحف شريفة وأجزاء من القران الكريم و٧ جنيه كتب حساب وترجمة لسلاح الطيران الملكى. وقامت الإدارة العامة لتعليم البنات بالوزارة بتنظيم دراسات خاصة للضابطات البريطانيات بمعهد التربية للبنات[١٠٠].

وقامت مصلحة الميكانيكا والكهرباء بإنشاء نادٍ للتجديف وتخصيصه للجنود البريطانيين أثناء إقامتهم بمدينة القاهرة مدة الحرب[١٠١].

كما ساهمت وزارة الزراعة فى الترفيه عن جنود التحالف بتقديمها كل التسهيلات لزيارة المتاحف الزراعية وحدائق الحيوان والأسماك والحدائق العامة التابعة لها[١٠٢].

**سابعاً - التسهيلات والمساعدات الإعلامية والثقافية:**

لعبت وزارة الداخلية دوراً مهماً فى رقابة وسائل الإعلام ومحاربة كل أنواع الدعاية المعادية لقضية الحلفاء، فوافقت إدارة المطبوعات على إصدار عدة صحف يومية ومجلات أسبوعية وشهرية لمختلف القيادات والهيئات التابعة لقوات التحالف، كما سهلت إنشاء نشرة وكالة الأنباء العربية، وكذا نشرة وكالة الأنباء الفرنسية الحرة، كما أغلقت مكاتب وكالة هافاس التلغرافية وعطلت نشراتها؛ لأنها اتخذت وجهة ليست فى صالح الدول المتحالفة، وفى هذا المجال أقامت إدارة مراقبة النشر بوزارة الداخلية سداً منيعاً حال دون انتشار الإشاعات التى روج لها الأعداء عن انهزام القوات البريطانية، ومحاولة تأليب المصريين على التحالف وتيئيسهم من النصر، خاصة فى اللحظات الحرجة التى كان جيش المحور فيها يدق أبواب الإسكندرية وطائراته تلقى المنشورات على الأهالى. كما تولت مراقبة رقابة الصحف الإنجليزية المحلية والصحف الأوربية الأخرى والإذاعات اللاسلكية باللغات الأجنبية من القاهرة، ورقابة المحال العامة التى تفتح أجهزة الراديو، وإغلاق أى محل يثبت أنه يدير مؤشر الراديو إلى محطات معادية أو تذيع أخبار مناهضة لقضية الحلفاء، وعملت على تسكين الخواطر فى الأوقات العصيبة من خلال عرض الصور الخاصة بانتصار الحلفاء فى ميادين القتال.

**ثامناً - المساعدات والتسهيلات السياسية:**

كشف التقرير الذى قدمته وزارة الخارجية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء فى ٢٢ مايو ١٩٤٤ عن ضخامة الدور السياسى الذى لعبته مصر لصالح قضية الحلفاء، فكانت مصر من أولى دول العالم التى سارعت بتأييد بريطانيا وحلفائها بقطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية لبريطانيا وهى ألمانيا وإيطاليا واليابان والمجر ورومانيا وبلغاريا. وكذلك إيقاف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وحكومة فيشى. واعتقال من رؤى اعتقاله من رعايا الدول المعادية

محافظة على الأمن العام وتوكيدا لسلامة جيوش الدول المتحالفة والمتحدة. ووضع أموالهم تحت الحراسة. كما تم إغلاق بعض المنشآت التى يخشى أن تصبح مركزا للدعاية المعادية. ومن ذلك المدارس الدينية الإيطالية.

وقامت وزارة الخارجية المصرية بمنع بعض المفوضيات والقنصليات من إرسال أو تسلم برقيات رمزية (بالشفرة). أو إرسال أو تسلم المراسلات بحقيبة دبلوماسية ؛ وذلك حتى تكون جميع مراسلاتها موضع رقابة السلطات المختصة منعا لتسرب الأخبار المضرة بالمجهود الحربى. كما أغلقت بعض القنصليات فى المناطق ذات الأهمية الحربية وذلك فى الإسكندرية والسويس ومنطقة القنال تأميناً لسلامة جيوش الدول المتحالفة والمتحدة ومنعا من تسرب الأخبار المضرة بالمجهود الحربى.

وكان لمركز مصر كزعيمة للدول الشرقية أثر كبير فى تأييد قضية الحلفاء، فإن ما تصدره من تصريحات رسمية يتردد صداه فى تلك الدول، وبالتالى كان لمصر بشكل غير مباشر دور مهم فى كل حركات التمرد التى قامت فى العراق وسوريا ولبنان. وفى أثناء ثورة رشيد عالى الكيلاني فى العراق قامت المفوضية المصرية ببغداد برعاية المصالح البريطانية فى العراق ، وقامت بالاستعلام عن الموظفين البريطانيين والبنوك الإنجليزية هناك بناء على طلب من السفارة البريطانية فى القاهرة.

وسهلت مصر مهمة لجنة فرنسا المحاربة من حيث رعاية مصالح الفرنسيين غير التابعين لحكومة فيشى من المقيمين بمصر، ومنح اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنى التى حلت محلها جميع الاختصاصات والتسهيلات التى كانت للأولى. كما سمحت لحكومتي اليونان ويوجوسلافيا باتخاذ مصر مقراً لهما ، ومنحت لهما كافة التسهيلات التى تكفل لهما مباشرة أعمالهما الحكومية أثناء وجودهما فى مصر كما منحت رجال بلاط ملك اليونان وأفراد حاشية ولي عهد ورجال بلاط ملك يوجوسلافيا نفس الحصانة والامتيازات التى يتمتع بها رجال السلك السياسى المعتمدين لدى الحكومة المصرية.

## الخاتمة

لقد كانت المساعدات والتسهيلات المصرية للإنجليز فى غاية الأهمية؛ وفى محاولة منهم لضمان استمرارها وتشجيع المصريين على بذل المزيد من الجهد أعلن الساسة البريطانيين تقديرهم لدور مصر فى أكثر من مناسبة، فصرح إيدن فى ١٥ فبراير ١٩٤٠ قائلاً: "إن بريطانيا لتستمد من محالفتها مع مصر مزايا معنوية ومادية لها أهميتها العظمى فى أدائها الواجب الذى أخذته على عاتقها"، وقال أيضاً: "لقد كان من بواعث سرورى العظيم أن أرى بنفسى المجهود الذى تبذله مصر لمناظرة الأغراض التى يرمى الحلفاء إلى تحقيقها، وأن أشهد تعاونها الودى مع بلادى فى كل تدبير ضرورى لمتابعة الحرب". وأرسل تشرشل إلى النحاس باشا برقية ردا على تهنئته بانتصار الجيش الثامن يقول فيها: "إنى لا أزال أذكر مع الإعجاب روح الثبات الذى أبدته الحكومة المصرية والشعب المصرى عندما كان الخطر على أقصاه، وأعرف إلى أى حد كان الفضل فى هذه الروح للمثل العليا التى ضربتموها رفعتكم شخصيا فى رباطة الجأش والثقة بفوز الأمم المتحالفة". ومما قاله المستر تشرشل للصحفيين فى دار السفارة البريطانية بالقاهرة يوم أول فبراير سنة ١٩٤٣ ما نصه: "فمصر وإن كانت ولا تزال بلاداً محايدة فليس من الحق مطلقاً أن يقال إنها لم تقم بدور مهم مشرف له قيمته، لا فى الدفاع عن نفسها فحسب بل فى الصراع العالمى الذى أخذ الآن يتقدم تقدماً عظيماً نحو منتهاه"[١٠٣]. ولم يزد التقدير الذى حصلت عليه مصر عن تلك التصريحات، ثم وصل الصراع العالمى إلى منتهاه ، وانتهت معه تلك التصريحات الودية، وعادت بريطانيا إلى سياستها القديمة فأصرت على البقاء فى مصر والاحتفاظ بحقها فى الدفاع عن قناة السويس، ورفضت وأعاقت كل محاولات تسليح الجيش المصرى حتى لا يطالب بحقه فى الدفاع عن القناة، وبالتالى بدأ المصريون مرحلة جديدة من الكفاح المسلح ؛ فألغى مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ من جانب واحد وذلك في عام ١٩٥١، واستأنف المصريون نضالهم ضد الاحتلال البريطانى، وتوالت الهجمات الفدائية على

قاعدة قناة السويس؛ ولم تستطع بريطانيا تحمل الخسائر المتوالية، هذا مع ما حدث من تغير كبير فى موازين القوى الدولية بعد الحرب ، فاضطرت بريطانيا إلى توقيع اتفاقية الجلاء عن مصر فى أكتوبر ١٩٥٤ ، ليرحل آخر جندى بريطانى عن مصر فى ١٨ يونيو ١٩٥٦ .

## الهوامش

(١) لطيفة سالم: مصر فى الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤، ص٢٣٤- ٢٧٩ .

(٢) عماد هلال: موقف الإدارة الأمريكية من الحماية البريطانية على مصر وثورة ١٩١٩ (١٩١٤ - ١٩١٩)، (بحث منشور فى مجلة "مصر الحديثة"، دار الكتب والوثائق القومية، العدد الخامس، ٢٠٠٦، ص٣٩ - ٩٤) ص٧٦ - ٧٨ .

(٣) حول تفاصيل المعاهدة انظر: محمد صابر عرب: حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢٣- ٢٩؛ محمد عبد الرحمن برج: قناة السويس وأهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٥٦، دار الكاتب العربى، القاهرة، ١٩٦٨، ص١١٦ - ١٢٧ .

(٤) دار الوثائق القومية، مجلس الوزراء، ملف رقم ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٢ بعنوان: Naval Examination Service at Egyptian Ports، وثيقتين بدون رقم From the British Ambassador to the Prime Minister of Egypt, 4th and 25th August 1939.

(٥) 0075-051082-0002 ، مرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٩، خاص بإنشاء نظام لتفتيش السفن فى ميناء الإسكندرية، ٢٨ أغسطس ١٩٣٩ . (يعتمد نظام ترقيم الوثائق الجديد بدار الوثائق القومية - الذى شاركت فى الإشراف عليه - على كود أرشيفى مكون من ١٤ رقماً: حيث الأرقام الأربعة الأولى ٠٠٧٥ ترمز إلى الوحدة الأرشيفية وهى هنا مجلس الوزراء، والأرقام الستة الثانية ٠٥١٠٨٢ ترمز إلى رقم الملف فى الوحدة الأرشيفية، والأرقام الأربعة الأخيرة ٠٠٢ ترمز إلى رقم الوثيقة فى الملف، وفى هذا البحث سوف نضع البيانات كاملة - اسم الوحدة الأرشيفية وعنوان الملف وبيانات الوثيقة - عند أول ورود للملف والوثيقة ثم نكتفى بذكر الكود بعد ذلك).

(٦) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، ج٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥١، ص٨٢ - ٨٣ .

(٧) محمد جمال الدين المسدى ويونان لبيب رزق: مصر فى الحرب العالمية الثانية، القاهرة، د.ت، ص٢٤٠؛ عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص٨٣ - ٩٩ .

(٨) مذكرات اللورد كيلرن، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ت، ص١٥ - ١٦ .

(٩) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص٩٩- ١٠٠ .

(١٠) محمد صابر عرب: المرجع السابق، ص١٣٢- ١٣٦ .

(١١) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص١٠١ - ١٠٣؛ محمد صابر عرب: المرجع السابق، ص١٣٨ - ١٤٠، ٢١٥ وما بعدها؛ عاصم الدسوقى: مصر فى الحرب العالمية

الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٧٢ - ٧٥ .

(١٢) لمزيد من التفاصيل حول أحداث تلك الفترة راجع: محمد صابر عرب: المرجع السابق، ص٣٨٩ - ٤٠٣ .

(١٣) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص١٤٥- ١٥٢ .

(١٤) دار الوثائق أرشيف مجلس الوزراء ملف ٠٠٦٩-٠٠١١٢٦-٠٠٠١، قرار رئيس الوزراء بتأليف الوفد الرسمى الذى سيضطلع بأعباء المفاوضات لتعديل معاهدة الصداقة بين مصر وبريطانيا، فى ١٢ مارس ١٩٤٦ .

(١٥) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٣٨، من وكيل وزارة الخارجية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء، فى مايو ١٩٤٦ .

(١٦) المصدر ذاته ملف رقم ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤، وثيقة بدون رقم مرفقة بالوثيقة السابقة، عبارة عن مذكرة للعرض على رئيس مجلس الوزراء بخصوص موقف تلك التقارير فى ١١ مايو ١٩٤٦ .

(١٧) المصدر ذاته، ملف رقم ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤ بعنوان: Egypt's Help to Great Britain During the war؛ وثائق عابدين ملف رقم ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣ .

(١٨) ومن الدراسات التى صدرت عن دور مصر فى الحرب العالمية الثانية ولم يعتمد مؤلفوها على تلك التقارير:

- عاصم الدسوقى: مصر فى الحرب العالمية الثانية، مرجع سابق.
- محمد جمال الدين المسدى ويونان لبيب رزق: مصر فى الحرب العالمية الثانية، مرجع سابق.
- عبد الوهاب بكر: الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ١٩٣٦ - ١٩٤٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢ .
- محمد فريد حشيش: معاهدة ١٩٣٦ وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩٤ .
- عبد العظيم رمضان: مصر والحرب العالمية الثانية، معركة تجنيب مصر ويلات الحرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨ .
- محمد صابر عرب: حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية، مرجع سابق.

(١٩) من الكتابات الغربية التى تحدثت عن مصر فى الحرب الثانية انظر:

Jean Lugol, Egypt and World War II: The Anti-axis Campaigns in the Middle East, Société oriental de publicité, Cairo, 1945.

* Winston Churchill, The Second World War, 1948.

* Basil Henry Liddell Hart, Henry Basil, Constance Kritzberg, History of the Second World War, Perseus Books Group, 1999.

* Ashley Jackson, The British Empire and the Second World War, Continuum International Publishing Group, 2006.

* Thomas E. Griess (Editor), The Second World War: Europe and the Mediterranean, United States Military Academy, Dept. of History, 2002.

(٢٠) Ashley Jackson, Op. Cit., p.p. 118-119, 121.

(٢١) حول تفاصيل تلك العمليات العسكرية انظر، عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، ج٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٥١، ص.ص١٢٢- ١٣٠ . وانظر أيضاً الكتب الموجودة فى الحاشيتين رقم ١٥ و١٦ .

(٢٢) وثائق عابدين، ملف رقم ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣ بعنوان Egypt's Help to Great Britain during the War، ملف فرعى بعنوان "الثكنات ولجنة التحكيم"، وثيقة بدون رقم، تقرير مرفوع لرئيس مجلس الوزراء من حسين سرى باشا وزير الدفاع الوطنى فى ٨ يوليو ١٩٣٩ .

(٢٣) ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤٧، من مدير مكتب وزير الدفاع الوطنى إلى سكرتير عام مجلس الوزراء، فى ٢٩ مايو ١٩٤٦، ومرفق بها وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤٨، بعنوان: بيان مساهمة وزارة الدفاع الوطنى (القوات المصرية) فى إحراز النصر ومبلغ ما تحملته من أعباء الحرب.

(٢٤) عبد الوهاب بكر: الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ١٩٣٦ - ١٩٤٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢٢٣ - ٢٢٧ .

(٢٥) دار الوثائق، أرشيف مجلس الوزراء ملف رقم ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤٨ .

(٢٦) مذكرات الماريشال مونتجمرى، ترجمة فريد جبر، دار الثقافة، بيروت، ص١١٧ .

(٢٧) ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤٨ .

(٢٧) محمد عبد الرحمن برج: قناة السويس.. مرجع سابق، ص١٤٠ .

(٢٩) دار الوثائق، أرشيف مجلس الوزراء ملف ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤٨ .

(٣٠) المصدر ذاته. ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤٨ .

(٣١) نقلاً عن: عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص١٣٣ .

(٣٢) وثائق عابدين، محفظة ٧٣٤، ملف رقم ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣، وثيقة بدون رقم ، From the British Embassy to the Prime Minister of Egypt, 20th August, 1943.

(٣٣) 0069-007383 ، وثيقة بدون رقم، من رئيس لجنة قضايا الدولة إلى رئيس الوزراء، فى ٧ أكتوبر ١٩٤٣ .

(٣٤) دار الوثائق، أرشيف مجلس الوزراء ملف ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤٨ .

(٣٥) المصدر ذاته ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣-٠٠٩٠، من وكيل وزارة الخارجية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء، فى ١٧ مايو ١٩٤٢ .

(٣٦) وزارة الخارجية، ٠٠٨١-٠٥١٠٠٨-٠٠٠٨، مذكرة من وزير المالية مرفوعة إلى مجلس الوزراء بشأن منح إعانات لشركة مصر للطيران، فى أول أكتوبر ١٩٤٤ .

(٣٧) دار الوثائق، أرشيف مجلس الوزراء ملف ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤٨".

(٣٨) عبد الوهاب بكر: المرجع السابق، ص٢٣٢ .

(٣٩) مذكرات مونتجمرى: مرجع سابق ، ص١١٩ .

(٤٠) دار الوثائق أرشيف مجلس الوزراء، ملف ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٥٣، من مدير مكتب وزير الدفاع الوطنى إلى سكرتير عام مجلس الوزراء فى ٢٩ مايو ١٩٤٦، ومرفق بها وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٥٤، بيان الخدمات التى أديت للسلطات البريطانية والمتحالفة فى سبيل كسب الحرب لغاية أغسطس ١٩٤٥.

(٤١) محمد عبد الرحمن برج: قناة السويس.. مرجع سابق، ص١٤٠ .

(٤٢)) دار الوثائق أرشيف مجلس الوزراء، ملف ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣ ، وثيقة بدون رقم General Wavell to H.E Hussein Sirry Pasha, Prime Minister of Egypt, 24 February, 1941.

(٤٣) 0075-051084-0033, From A. Durand, British Headquarter, Canal Zone, to Chirine Pasha the Military Governor, Canal Zone, Ismailia, 16 May, 1945.

(٤٤) 0069-007383 ، وثيقة بدون رقم ، من وكيل وزارة الخارجية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء فى ٢٢ مايو ١٩٤٥، الخدمات التى أدتها وزارة الخارجية إلى بريطانيا العظمى وإلى الدول المتحدة أثناء الحرب الحاضرة .

(٤٥) رفعت السعيد: الإيطاليون فى غمار السياسة المصرية (بحث منشور فى مجلة مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، العدد الخامس، ٢٠٠٦ ص.ص ٩٥ - ١٢٠) ص١١٣.

(٤٦) أنور السادات: البحث عن الذات، القاهرة، د.ت، ص٤٩ - ٥٩ .، وعزيز ص٤٣ - ٤٥؛ محمد عبد الرحمن برج : عزيز المصرى والحركة الوطنية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٠، ص٩٩ - ١١٣، ١٣٣؛ وللمؤلف نفسه: قناة السويس وأهميتها السياسية والاسترتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة ١٩١٤ - ١٩٥٦، دار الكاتب العربى، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٥٩- ١٦٠ .

(٤٧) عبد الرحمن الرافعى: المرجع السابق، ص٧٦ .

(٤٨) دار الوثائق أرشيف مجلس الوزراء، ملف ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٢ .

(٤٩) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤١، من وكيل وزارة الزراعة إلى سكرتير عام مجلس الوزراء، فى أول مايو ١٩٤٤، بخصوص الخدمات التى أدتها مصالح وأقسام وزارة الزراعة للقوات البريطانية أو المتحالفة فى سبيل كسب الحرب.

(٥٠) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤٨ .

(٥١) المصدر ذاته ٠٠٧٣-٠٠٥٠٧٣-٠٠٠١، من حكمدار بوليس الإسكندرية إلى مدير إدارة عموم الأمن العام، فى ٨ يناير ١٩٤٢ .

(٥٢) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٢ .
(٥٣) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤٨ .
(٥٤) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٢ .
(٥٥) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٢ .
(٥٦) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٢ .
(٥٧) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٢ .
(٥٨) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٢ .
(٥٩) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠١٦١ . بيان عن الخدمات التى تؤديها مصلحة الجمارك للقوات البريطانية والمتحالفة فى سبيل كسب الحرب، فى ٥ فبراير ١٩٤٤ .
(٦٠) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٢,-
(٦١) المصدر ذاته ٠٠٧٦-٠٠١٧٤٢-٠٠٠٣، تقرير من ضابط البريد الحربى بالإسماعيلية إلى قائد منطقة القنال وشرق الدلتا.
(٦٢) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥٥٤٠٤-٠٠٠٩، صورة مكاتبة من وزير الخارجية إلى السفير الأمريكى بالقاهرة، فى أول مارس ١٩٤٤ .
(٦٣) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤١ .
(٦٤) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٨ .
(٦٥) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤١ .
(٦٦) المصدر ذاته ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣، وثيقة بدون رقم، من وزير التموين إلى رئيس مجلس الوزراء، فى ٢٧ أبريل ١٩٤٤ .
(٦٧) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠١٦٣ .
(٦٨) المصدر ذاته ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣، وثيقة بدون رقم، من وزير التموين إلى رئيس مجلس الوزراء، فى ٢٧ أبريل ١٩٤٤ .
(٦٩) المصدر ذاته مذكرات الماريشال مونتجمرى، المرجع السابق، ص١٥٦ - ١٥٧ .
(٧٠) المصدر ذاته ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣، وثيقة بدون رقم، من وزير التموين إلى رئيس مجلس الوزراء، فى ٢٧ أبريل ١٩٤٤ .
(٧١) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠١٦٢، من مدير عام مصلحة الجمارك المصرية إلى المدير العام للإدارة والتوريدات بوزارة المالية، فى ١٣ إبريل ١٩٤٤، ووثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠١٥٩، من مدير عام مصلحة الجمارك إلى وكيل وزارة المالية، فى ٢ ديسمبر ١٩٤٥ .
(٧٢) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠١٦٢ .
(٧٣) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠١٦١ ، بيان عن الخدمات التى تؤديها مصلحة الجمارك المصرية للقوات البريطانية والمتحالفة فى سبيل كسب الحرب.

(٧٤) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠١٦٣، من وزير المالية إلى رئيس مجلس الوزراء، فى ٣١ يوليو سنة ١٩٤٦، بخصوص الخدمات التى أدتها مصالح وأقسام وزارة المالية للقوات البريطانية أو المتحالفة فى سبيل كسب الحرب.

(٧٥) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٢ .

(٧٦) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٧، من وكيل وزارة الشئون الاجتماعية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء، فى ١٨ يونيو سنة ١٩٤٤، ومرفق بها وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٨، بيان عن الخدمات التى أدتها مصالح الوزارة وأقسامها للقوات البريطانية أو المتحالفة فى سبيل كسب الحرب.

(٧٧) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٥٠، من وكيل وزارة الشئون الاجتماعية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء، فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٦ ، بخصوص الخدمات التى أدتها مصلحة السجون للسلطات البريطانية والمتحالفة فى سبيل كسب الحرب.

(٧٨) المصدر ذاته ٠٠٨١-٠٨٧٢٧١-٠٠٣٢، مذكرة من وزير الداخلية إلى رئيس مجلس الوزراء بخصوص النتائج والمناقشات التى قام بها وزراء الأشغال العمومية والدفاع الوطنى والمواصلات والداخلية والشئون الاجتماعية والتجارة والصناعة والمالية من أجل حل المشكلة الاجتماعية التى ستنتج بعد انتهاء الحرب بسبب الاستغناء عن عدد غفير من العمال المصريين وغيرهم الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية، فى ٧ مايو ١٩٤٤. وانظر أيضاً الوثائق التالية حول الموضوع نفسه: ٠٠٨١-٠٨٧٢٧١-٠٠٣٧ ، من سكرتير عام مجلس الوزراء إلى مدير مكتب وزير المالية؛ ٠٠٨١-٠٨٧٢٧١-٠٠٤٦، من رئيس مجلس الوزراء إلى وزير الشئون الاجتماعية؛ ٠٨١-٠٨٧٢٧١-٠٠٣٨ ، من سكرتير عام مجلس الوزراء إلى مدير مكتب وزير الشئون الاجتماعية ، فى ١٨ مايو ١٩٤٤ .

(٧٩) المصدر ذاته ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣ ، وثيقة بدون رقم ، من وكيل وزارة المعارف إلى سكرتير مجلس الوزراء، بخصوص الخدمات التى أدتها وزارة المعارف للسلطات البريطانية والحليفة من أجل كسب الحرب ، فى ٨ مايو ١٩٤٤ .

(٨٠) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠١، من وزير الداخلية إلى رئيس مجلس الوزراء، فى ١٤ يونيو سنة ١٩٤٤، ومرفق بها وثيقة رقم ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٢، تقرير عن الخدمات التى أدتها مصالح وأقسام وزارة الداخلية للقوات البريطانية أو المتحالفة فى سبيل كسب الحرب.

(٨١) المصدر ذاته ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣ ، وثيقة بدون رقم ، كشف عن الأعمال التى تم عملها بمعرفة مصلحة الطرق والكبارى.

(٨٢) المصدر ذاته ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣، وثيقة بدون رقم، من وزير التموين إلى رئيس مجلس الوزراء، فى ٢٧ أبريل ١٩٤٤ .

(٨٣) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠١٠، من وزير الأشغال إلى رئيس مجلس الوزراء، فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٤ .

(٨٤) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٢٨، من وزير الأشغال إلى رئيس مجلس الوزراء، فى ٧ ديسمبر ١٩٤٤ .

(٨٥) المصدر ذاته ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣، وثيقة بدون رقم ، من وكيل وزارة الخارجية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء فى ٢٢ مايو ١٩٤٥، الخدمات التى أدتها وزارة الخارجية إلى بريطانيا العظمى وإلى الدول المتحدة أثناء الحرب الحاضرة .

(٨٦) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠١٦١ . بيان عن الخدمات التى تؤديها مصلحة الجمارك للقوات البريطانية والمتحالفة فى سبيل كسب الحرب، فى ٥ فبراير ١٩٤٤ .

(٨٧) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠١٦٣ .

(٨٨) المصدر ذاته ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣، وثيقة بدون رقم، من وزير التموين إلى رئيس مجلس الوزراء، فى ٢٧ أبريل ١٩٤٤ .

(٨٩) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠١٦٣ .

(٩٠) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠١٦٣ .

(٩١) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤٥ , From the British Ambassador to Ahmed Loutfi El-Sayed Pasha, Minister for Foreign Affairs, the Prime Minister of Egypt, 18th April 1946

(٩٢) 0075-051084-0139, From the British Ambassador to the Prime Minister of Egypt, 18th May 1943

(٩٣) 0075-051084-0028 ، من وزير الأشغال إلى رئيس مجلس الوزراء، فى ٧ ديسمبر١٩٤٤.

(٩٤) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤١ .

(٩٥) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٦٧، بيان الأجهزة التى صنعها قسم الكهرباء والآلات العلمية بمصلحة المتيورولوجيا المصرية (مصلحة الطبيعيات)، بدون تاريخ. ومنها على سبيل المثال لا الحصر: ٣٠٠ مسمار كربوريتور Carburettor stand، ٢٠٠ مقياس باغة Calibrated range scale، ٢٠٠٠ أزرار لوحة تليفونات pluges plane، ١٠٤ نظارات للخرائط sterioscope، ٥٠ محوراً لكرسى المدفع saddle 5.5/ 4.5 carro، ٥٢ جهازاً لوقاية العدسة الشيئية بالتليسكوب protector object glass، ٦٥ جهازاً لضبط صمامات محرك الطائرات Disc timing with pointer، ١٨١ مسطرة حسابية منزلقة slide rules 10، ٤٨٧ هيدروميتراً Hydrometers up to 1.000، ٥٠٣ مفاتيح دبابة key door lock

(٩٦) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤٨ .

(٩٧) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٢٦، الخدمات التى أدتها وزارة الصحة للقوات الحليفة بقصد كسب الحرب، بدون تاريخ.

(٩٨) المصدر ذاته ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣، وثيقة بدون رقم ، من وكيل وزارة الخارجية إلى سكرتير

عام مجلس الوزراء فى ٢٢ مايو ١٩٤٥، الخدمات التى أدتها وزارة الخارجية إلى بريطانيا العظمى وإلى الدول المتحدة أثناء الحرب الحاضرة .

(٩٩) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٥٨، عن خدمات مصلحة الميكانيكا والكهرباء للقوات البريطانية أو المتحالفة فى سبيل كسب الحرب.

(١٠٠) المصدر ذاته ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣ ، وثيقة بدون رقم ، من وكيل وزارة المعارف إلى سكرتير مجلس الوزراء ، بخصوص الخدمات التى أدتها وزارة المعارف للسلطات البريطانية والحليفة من أجل كسب الحرب ، فى ٨ مايو ١٩٤٤ .

(١٠١) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٠٨ .

(١٠٢) المصدر ذاته ٠٠٧٥-٠٥١٠٨٤-٠٠٤١ .

(١٠٣) المصدر ذاته ٠٠٦٩-٠٠٧٣٨٣، وثيقة بدون رقم ، من وكيل وزارة الخارجية إلى سكرتير عام مجلس الوزراء فى ٢٢ مايو ١٩٤٥، الخدمات التى أدتها وزارة الخارجية إلى بريطانيا العظمى وإلى الدول المتحدة أثناء الحرب الحاضرة .